

الاستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان

في ضوء التغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة

وصفي محمد عقيل *

ملخص

يتناول هذا البحث دراسة استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تايوان في ضوء التغيرات الدولية، حيث الافتراض بوجود تحول كبير في طبيعة المواقف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المسألة التايوانية بعد نهاية الحرب الباردة، في الوقت الذي يستمر فيه الخلاف مع الصين حول مستقبل تايوان، وسيادتها الوطنية.

وقد تناول البحث دراسة القوى الفاعلة في صناعة الاستراتيجية الأمريكية، والمكانة والأهمية الاستراتيجية لتايوان لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بالإضافة إلى الأبعاد الاستراتيجية للموقف الأمريكي من المسألة التايوانية.

وتوصل البحث إلى وجود تغيرات في الاستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان بعد نهاية الحرب الباردة، أبرزتها تطورات العلاقة الاقتصادية مع الصين منذ العام 1993م، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م وتحسن العلاقات الثنائية بين تايوان والصين من جهة، وبين الولايات المتحدة والصين من جهة وعلى حساب العلاقة مع تايوان.

المقدمة

تتطوي إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه معظم دول العالم على مجموعة من المبادئ، والقيم، والمصالح المتداخلة، والمتشابكة، والمتفاعلة عبر مراحل زمنية متعاقبة، وهو الأمر الذي جعل من سلوكها السياسي يتحدد بشكل متداخل مع عناصر التراث، والمجتمع، والثقافة الأمريكية، وفي هذا الشأن فإن الحديث عن الاستراتيجية الأمريكية بأنها ثابتة عبر الزمان والمكان سيكون غير منصف إلى حد كبير.

ففي الفترة التي شهدتها النظام الدولي من استقطاب خلال فترة الحرب الباردة بدت الولايات المتحدة الأمريكية المنافس القوي والوحيد للاتحاد السوفييتي، وأطروحاته الاشتراكية، في الوقت

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2013.

* قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الذي تراجع فيه نفوذ الدول الاستعمارية الكبرى في القارة العجوز وخارجها، وخلال الفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفييتي، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مرة أخرى قوة عظمى الوحيدة دون منافس، حيث بدا من الممكن لها أن تقود النظام الدولي كقوة منفردة ووحيدة.

لكن بعد سنوات قليلة من ذلك الادعاء، أشار كثير من محلي العلاقات الدولية بأن هناك أنماطاً جديدة من العلاقات القائمة بين الدول العظمى، اتضح بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، حيث احتاجت الولايات المتحدة لمساندة بقية القوى الدولية في حربها على الإرهاب، وتكرس ذلك في غزوها لأفغانستان (2002م) والعراق (2003م)، حيث احتاجت إلى تحالف دولي معها، مما جعلهم يؤكدون وجود فاعلين جدد في النظام الدولي، سواء كانت دول أو منظمات دولية، أو شركات أو غيرها، ولعل بروز قوى اقتصادية عظمى جديدة منخرطة بشكل كبير جداً في تفاعلات اقتصاد السوق أو ما يسمى بالعولمة الاقتصادية قد دفع بالولايات المتحدة الأمريكية التي قادت الصراع الأيديولوجي خلال فترة الحرب الباردة، إلى إعادة النظر بنمط تفاعلاتها مع بعض الدول الليبرالية المتحالفة معها، ومع غيرها من القوى الصاعدة الجديدة.

لقد تغيرت طبيعة العلاقات الدولية داخل النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة نتيجة لتغير هيكله، ومصادر القوى فيه ونمط قيمه، بشكل دفع الولايات المتحدة الأمريكية التي برزت كقوة منتصرة فيه، لأن تعيد النظر بإستراتيجيتها الدولية تجاه الأقاليم المتواجدة فيها عسكرياً منذ الحرب العالمية الثانية، ولعل إقليم شرق آسيا يعدّ أحد أبرز الأقاليم التي أشعل فيه تواجد الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الصراعات المسلحة، لاسيما بعد تبني الصين للاشتراكية بعد نجاح ثورة الفلاحين وإعلان الحزب الشيوعي عن تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949م، وهو الأمر الذي أدى إلى طرد الحزب الوطني (الكومنتاج) ذي التوجهات الليبرالية إلى جزيرة تايوان (فرموزة)، الذي أعلن فيها عن تأسيس جمهورية الصين الوطنية¹.

وخلال فترة الحرب الباردة التي استمرت خمسة عقود تقريباً، كان هناك صراع بين الحزبين على شرعية حكم البر الصيني على الصعيد المحلي، والدولي، إذ احتلت حكومة تايوان مقعد الصين الدائم في الأمم المتحدة حتى عام 1971م، وهو العام الذي شهد اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بحكومة الصين الشيوعية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الصيني في الأمم المتحدة، وتم طرد مندوب حكومة تايوان.

أهمية البحث

يحاول البحث تحليل الترابط العضوي والبنوي للعلاقات الإستراتيجية الأمريكية مع تايوان، التي تمثل في حقيقتها تطور لمواقف الدولة الأمريكية، ومؤسساتها تجاه المسألة التايوانية، وتقدم

تفسيرا للتغيرات في العقائد السياسية لصناع القرار في زاوية أخرى، كما يساهم في معرفة آليات حل المشكلات طويلة الأمد التي تعترض السياسة الخارجية الأمريكية في تعاملها مع المسألة التايوانية، لاسيما في ظل التغيرات في البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة.

وفي ناحية أخرى تبرز أهمية البحث من تفسيرها لصيرورة الاستراتيجية الأمريكية في ظل تغيرات الإدارة الأمريكية أثناء تعاقب الحزبين الرئيسيين عليها، وفي بيان تغير قيم المؤسسات السياسية والاقتصادية ما بعد الحرب الباردة بعد اختفاء العدو الشيوعي، وبيان مدى اعتبار مسألة تايوان من المسائل التي تعكس الالتزامات الكبرى للنظام السياسي الأمريكي، وتصورات قاداته، في ضوء اعتبار الصين قوة سياسية صاعدة غير قانعة وشريك اقتصادي هام، يعدّ تايوان إقليم صيني منشق عن شرعية البر الصيني ولا بد من إخضاعه بالقوة المسلحة.

أهداف البحث

وفي ضوء سعيه لتوضيح المكانة والأهمية الاستراتيجية التي تحتلها تايوان لدى صانع القرار الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة، يسعى هذه البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف إلى بنية النظام الدولي وطبيعة علاقاته بعد نهاية الحرب الباردة.
- بيان القوى الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية.
- الوقوف على مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه المسألة التايوانية منذ نهاية الحرب الباردة.
- توضيح الإبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية للإستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان.

مشكلة الدراسة

تحولت دراسات الاستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة من مصادر بحث نظري إلى مصادر بحث عملية في السياسة الخارجية الأمريكية، وقد جاء هذا التحول نتيجة الفشل في التنبؤ بموعد انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، والذي مثل صدمة للأفكار النظرية التي بحثت في العلاقات الدولية، فقد تحدثت كل نظريات العلاقات الدولية عن التنبؤ بانحيار الاتحاد السوفيتي ولكنها لم تقل متى سيكون ذلك، وهو ما عزز نظرة ايجابية نحو التشكيك بطبيعة الدراسات الاستراتيجية التي جعلت من تايوان حليفا استراتيجيا حتميا للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى احتدام المنافسة بين وجهات النظر المتباينة داخل، وبين بنى صناعة القرار الاستراتيجي الأمريكي.

ومن هنا برزت ضرورة دراسة التحولات في الاستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان، مدفوعة بإطار نظري وعملي يدعو إلى إعادة النظر بالمفاهيم والقيم التقليدية في الاستراتيجية الأمريكية، معززا بأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، التي دفعت إلى تغير كثيرا من المفاهيم في العلاقات الدولية كالنظام الدولي والمجتمع الدولي والقانون الدولي والأمن الدولي.

ووفق هذه المعطيات تبرز المشكلة البحثية التي تعبر عن ماهية الاستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان بعد نهاية الحرب الباردة في مجموعة من التساؤلات المركزية حول: ما القوى الفاعلة في مؤسسات صنع القرار الأمريكي ومواقفها الاستراتيجية تجاه تايوان بعد نهاية الحرب الباردة؟، وما المكانة الاستراتيجية التي تحتلها تايوان لدى صانع القرار الأمريكي؟، وعلى ماذا تنطوي أبعاد الاستراتيجية الأمريكية تلك؟.

فرضية الدراسة

تتعلق الفرضية بالاحتمالات التي يمكن ترجيحها على أخرى بموضوع مسألة تايوان في الاستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، والجوانب الارتباطية، أو المقترنة المتمخضة عن علاقة القوى المؤثرة في صنع القرار بالاستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان، باعتبارها مسألة ارتبطت بشكل ما بانعكاسات التغيرات في البيئة الدولية، والأنشطة الفاعلة فيه، وقد صيغت الفرضية على النحو الآتي:

" تحتل تايوان مكانة استراتيجية أقل لدى صناع القرار الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة "

كما يرتبط مع الفرضية المركزية مجموعة من الفرضيات الفرعية، منها:

- البنى والمؤسسات الأكثر فاعلية في صناعة القرار الاستراتيجي الأمريكي قد تبدلت توجهاتها تجاه تايوان.
- العلاقة المتصاعدة مع الصين تؤثر في توجهات صناعة القرار الاستراتيجي الأمريكي تجاه تايوان.

منهجية البحث

تقوم منهجية البحث على استخدام منهج صنع القرار، الذي يعد أن العملية السياسية ما هي إلا عملية صنع القرارات وتحويلها واتخاذ القرار فيها من مجموعة من البدائل، التي يختار منها صانع القرار الاستراتيجي ما يساهم في الدفع لاختيار القرار الرشيد، الذي يحقق أفضل النتائج، وبأقل التكاليف المادية والمعنوية.

ويتضح استخدام منهج صنع القرار في هذا البحث من تناوله لعملية صنع القرار داخل بنية النظام السياسي الأمريكي، فالكونجرس كسلطة تشريعية والرئيس في البيت الأبيض كسلطة تنفيذية، ووزارة الدفاع والخارجية، ووكالة الاستخبارات الأمريكية، ومجلس الأمن القومي تمثل مجموعة من المؤسسات الرسمية التي تتفاعل وتتصارع فيما بينها، في حين أن الحزب الجمهوري، والحزب الديمقراطي، واللوبي التايواني، ووسائل الإعلام، والشركات المتعددة الجنسية تمثل مجموعة من المؤسسات غير رسمية التي تعكس مصالح وضغوطات القوى الأخرى، وهي جميعا تقوم ببلورة وصياغة أهداف أمريكا وتوجهاتها الاستراتيجية تجاه تايوان بما يتوافق مع وزنها وتأثيرها ومصالحها.

هذا مع عدم إغفال أن العقائد السياسية لصناع القرار في المؤسسات الأمريكية تقوم على مبدأ تبني مبدأ الديمقراطية الليبرالية الغربية التي تستند إلى التعددية، والحرية الفردية، واقتصاد السوق المفتوح، وهو ما تتشابه به مع تايوان وتختلف به مع الصين.

الدراسات السابقة

هناك بعض الأدبيات التي تناولت دراسة مسألة تايوان في الاستراتيجية الأمريكية، ومعظم هذه الدراسات حديثة ومعاصرة، ومن أبرزها:

- دراسة عودة شديفات عام 2004م بعنوان مستقبل تايوان في ضوء العلاقات الأمريكية الصينية 1978-2003م، حيث قدم الباحث تصورا عن ميكانزمات القوة والضعف لتطور تايوان السياسي والاقتصادي، كما بين أن طبيعة المشكلة التايوانية في السياسة الصينية يكمن بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية فيها، لكن هذه الدراسة لم تعطي المجال للتركيز على المتغيرات في الاستراتيجية الأمريكية تجاه مسألة تايوان في ظل تنامي الاعتماد المتبادل مع الولايات المتحدة على حساب تايوان وهذا ما ستوضحه الدراسة.

- دراسة Stephensn Carolyn عام 2006م، بعنوان American Foreign Policy: Alternative Strategies for Human Security، وفيها أشار الباحث إلى أن معايير الأمن القومي الأمريكي قد تغيرت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م إلى مستويات عالية، وتوصل الباحث في موضوع القضية التايوانية بأن على الولايات المتحدة أن لا تتنازل عن مواقفها السياسية الداعمة لتايوان في ظل التهديدات الصينية المتعاقبة للجزيرة باعتبارها قضية امن قومي، ونقطة ثقافة مشابهة للثقافة الليبرالية الغربية، وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة إلا أنها لم تبرز سوى دور مؤسسات صنع القرار السياسي الأمريكي في الجانب الأمني، ولم توضح مدى تأثيرها بالبعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الأمريكية الجديدة.

- دراسة Jerome S. Bruner عام 2008م، بعنوان America's foreign policy, وفيها أشار الباحث إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية تتأثر بالنسق الاجتماعي للثقافة الليبرالية الأمريكية، وهو ما يجعلها تتناغم مع الدول الليبرالية المشابهة لها، وفي شرق آسيا تحديدا تنسجم السياسة الخارجية الأمريكية مع السياسة الخارجية اليابانية والتايبانية والكورية، وهو ما يخلق نمطا من تفاهم المصالح، لكن هذه الدراسة جعلت من البعد الاجتماعي محركا أساسيا وجوهريا في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا، مغفلة تنامي العلاقات الاستراتيجية للولايات المتحدة مع الصين الشيوعية على حساب تلك الدول.

- دراسة حمدان السرحان عام 2010م، بعنوان الاستراتيجية الأمريكية تجاه تنامي قوة الصين الاقتصادية والعسكرية، وقد بينت الدراسة بان الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين وشرق آسيا تمر في وقت عصيب من الاختلالات الأمنية والاقتصادية، فكوريا الشمالية تسعى لامتلاك التكنولوجيا الصاروخية والنووية، كما أن هناك حالات من العدائية بين الصين من جهة واليابان وتايوان من جهة أخرى، في وقت تتنامى فيه قوة الصين الاقتصادية، في ظل زيادة الأعباء الاقتصادية على الولايات المتحدة بشكل مستمر، وما يؤخذ على هذه الدراسة تركيزها على التبدلات في الاستراتيجية الأمريكية تجاه العديد من القضايا الدولية في المسائل العسكرية وإغفالها للبعد الاقتصادي.

- دراسة Thomas Donnelly عام 2010م، بعنوان The military we need toward china، وفيه أشار الباحث إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تركز في سياستها الخارجية على البعد الاقتصادي تجاه علاقتها مع الصين لادماجها في النظام الدولي بهدف ضبط سلوكها السياسي تجاه تايوان، وتوصل الباحث إلى أنه على الولايات المتحدة الدفع بتنمية علاقاتها الاقتصادية مع تايوان، وعدم تراجعها لحساب زيادتها مع الصين؛ لأن ذلك يضعف من الموقف الأمريكي التفاوضي مع الصين، وهذا ما ستساهم هذه الدراسة وستوضحه بشكل اكبر.

- دراسة Daniel Blumenthal بعنوان US Foreign Policy Towards Taiwan Rethinking عام 2011م، وبينت الدراسة وجود حديث في دوائر صنع القرار الأمريكي حول التخلي عن منح تايوان صفة الدولة الأكثر رعاية في ظل تنامي قوتها الاقتصادية، وتقاربها المتزايد مع الصين، حيث توصلت الدراسة إلى أنه يجب على الولايات المتحدة أن تتخلى عن دعم تايوان، وأن لا تدخل بمواجهة مع الصين في ظل عزم الأخيرة على إعادة توحيدها، أو ابتلاعها اقتصاديا، لكن الدراسة أغفلت الموقف التايواني وخيارات القيادة التايوانية في حال تخلت الولايات المتحدة عن دعمها، وهو ما ستوضحه الدراسة.

الاستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان في ضوء التغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة

أشارت بعض الدراسات الاستراتيجية بأن مسألة تايوان خلال فترة الحرب الباردة ارتبطت بتطور العلاقات الأمريكية الصينية، في حين رأى آخرون أنها مثلت أحيانا ورقة مساومة متبادلة بين الطرفين، وفي هذا البحث سيتم دراسة المسألة التايوانية في ضوء المواقف الاستراتيجية للإدارات الأمريكية المتعاقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث سيتم تناول دور القوى الفاعلة في صناعة الاستراتيجية الأمريكية الرسمية وغير الرسمية، كما سيتم تناول المواقف المختلفة للإدارات الأمريكية المتتابة منذ نهاية الحرب الباردة حتى نهاية الدراسة، كذلك سيتم دراسة الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية للإستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان.

I- بنية النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة

هناك اختلاف في وجهات النظر بين الباحثين في توصيف معالم النظام العالمي الجديد الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عام 1991م، فبعض الباحثين يشير إلى أنه نظام أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بقوتها العسكرية التي تملكها (Ney, 1992, p83-85)، في حين يرى آخرون بأن هذا النظام الدولي الجديد هو نظام متعدد الأقطاب (العبدالله، 1994، ص60-61)، لكن الواقع يشير إلى أننا الآن بصدد مرحلة انتقالية لم تتحدد ملامحها بعد.

ومهما كانت الآراء فإن هناك ثلاثة ملامح مشتركة فيها:

1. إن التفسير النظري لمفهوم النظام لا زال يؤكد وجود الدول كلاعب رئيس في النظام الدولي.
2. إن بنية النظام الدولي لم تتغير بالشكل الذي يفرض إلى وجود قوى عظمى جديدة مغيرة كلياً للمرحلة السابقة.
3. إن علاقات التفاعل داخل النظام تتحدد باتجاه تنوع وتمكين القدرات للفاعلين الدوليين، وهو ما يفسر قياس القوة وتوزيعها بالإمكانات العسكرية، والاقتصادية، والسكانية، والجغرافية، والتكنولوجية وغيرها.

لذلك فإن اعتقاد البعض إن النظام الدولي القائم حالياً يوصف بأنه نظام أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة التي تمتلك قوة عسكرية كبيرة، حيث إن معيار العلاقات الدولية في القرن العشرين لا زال عسكرياً مادياً (فهيمى، 2005، ص66-67)، هو اعتقاد خاطئ، لأنه لا يمكن القول بأن النظام الدولي اليوم تتوضح معالمه استناداً إلى البعد المادي للقوة المسلحة، فروسيا الاتحادية مثلاً، لازالت تمتلك ترسانة كبيرة من الإمكانيات العسكرية المادية لكنها لا تشكل مركزاً لقيادة النظام الدولي.

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن اعتبار الاقتصاد أحد معايير العلاقات الدولية الجديدة، فالصين مثلاً، تمثل القوة الاقتصادية الجديدة الصاعدة في النظام الدولي، وهو ما جعلها تحقق ثروة مكنتها من زيادة مساهمتها المالية وتعميق تأثيرها في المنظمات الدولية، ودفع للاعتراف بتأثيرها في السياسة الدولية على نحو جعلها تتبنى نمط من العلاقات القائمة على التعاون الدولي والاعتماد المتبادل، وهذا يخالف كلياً تلك الرؤية، التي تجد بأن السياسة الدولية ما هي إلا صراع نحو الامبريالية والهيمنة من أجل القوة التي تضمن السيطرة على عقول الآخرين وتصرفاتهم وأفعالهم (رسلان، 1996، ص53-54).

وبشكل واضح وجلي فقد بينت السنوات العشرين التي تلت نهاية الحرب اليادرة وانهييار الاتحاد السوفييتي، أن هناك مجموعة من الملامح، والسمات العامة التي تتسم بها بيئة النظام الدولي، ولعل من أهمها غياب فكرة الصراع القومي، والأيديولوجي بين القوى الفاعلة الكبرى في النظام الدولي، وبروز سمات للصراع الحضاري داخل مجتمع الدولة الواحدة (هلال، 1995، ص13)، والتي توصف بسمة بالتشظي والتقاتل بشكل عنيف ودموي، اتخذ في بعض الأحيان صفة عرقية أو دينية أو مذهبية، ولذلك فإننا نرى أنه بات في حكم المؤكد، أن هناك جملة من الملامح، والسمات التي أصبحت تميز فواعل النظام الدولي ما بعد نهاية الحرب الباردة:

أولاً: على صعيد تنوع الدول الفاعلة:

- أ. وجود دول صناعية ديمقراطية
- ب. وجود دول صناعية غير ديمقراطية
- ج. وجود دول غير صناعية ديمقراطية
- د. وجود دول غير صناعية غير ديمقراطية

ثانياً: على صعيد تنوع الفاعلين الجدد، حيث يلحظ:

- أ. بروز فاعلية وتأثير للفاعلين الجدد في العلاقات الدولية، كالمنظمات العالمية الدولية، والإقليمية، سواء أكانت حكومية أم غير حكومية، هذا بالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسية.
- ب. حدوث تراجع في قدرة الدولة في تأكيد سيادتها على أرضها وشعبها، لاسيما بعد أن أصبحت حدودها مسامية وزادت عبرها الاختراقات الثقافية والإعلامية، وتنازلها عن جزء من سيادتها لصالح بنى فوق قومية، أو دون قومية.

ثالثاً: على صعيد وسائل التفاعل:

إن التطور الهائل في وسائل المواصلات والاتصالات خلق ثورة كبرى في عملية التواصل بين البشر عبر القارات، الأمر الذي ساهم في زيادة سرعة التأثير والتأثير بين المجتمعات، وأفرز ظاهرة الاعتماد

الدولي المتبادل، والتأثير الدولي المتبادل، الذي يسميه البعض بعولمة المشكلات والقضايا التي تتعدى الدول وإطارها الجغرافي (Delors, 1998, p14)، كذلك ساهم التطور في وسائل التفاعل في عولمة الاقتصاد وفق أسس الليبرالية الاقتصادية، وحرية حركة عناصر الإنتاج (البشرية والمادية والموارد الطبيعية والإدارة)، الذي يراه البعض بأنه تصاعد بعد زيادة فاعلية الشركات الرأسمالية العالمية (ويلتس، 2004م، ص 607-609).

رابعاً: على صعيد حركة التفاعل:

إن النظام الدولي يوصف بعدم التجانس في صفات الفاعلين، حيث تتضح مظاهر عدم تجانسه في حالة التباين الشديد بين وحداته من حيث الحجم، والنوع رغم تمتعها بالمساواة أمام القانون الدولي، وهو ما انعكس في طبيعة حركة تفاعلهم، وأدى إلى خلق تباين شديد بينهم من حيث الكيف، والكم، فبعض الدول لديها حركة تفاعل أقوى من غيرها، لكونها تمتلك قدرات استخراجية وتنظيمية وتوزيعية ورمزية واستجابية، تمكنها من لعب دورا كبيرا في السياسة الدولية، وبعض الدول لا تمتلك ذلك.

II- الاستراتيجية الأمريكية تجاه شرق آسيا

يعتبر مفهوم الاستراتيجية ذا معنى عسكري في المقام الأول، حيث يقصد به فن تسيير العمليات الحربية واتخاذ كافة التدابير لإضعاف إمكانيات العدو وشل موارده الاجتماعية، والاقتصادية، والطبيعية، والعسكرية (ربيع، 1994م، ص 647)، وقد اتخذت حديثاً بعداً دبلوماسياً واقتصادياً بالإضافة إلى البعد الأمني، وهذا ما ينطوي تحت الاستراتيجية الشاملة للدولة والتي تُعرف على أنها الاستخدام الأمثل للعوامل الاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، وكل ما لدى الدولة من مقومات قوة للوصول إلى أهداف سياسية تخدم المصلحة الوطنية للدولة وهذا ما عبر عنه "لدل باسل هارت" المفكر والمؤرخ الاستراتيجي البريطاني في كتابه الاستراتيجية (Strategy).

وتاريخياً تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية العزلة وتجنب الأحلاف عرفت باسم "مبدأ مونرو"، لكنها خرجت من عزلتها عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى وقبلت بعد نهايتها بأن تكون عضواً في عصبة الأمم، لكن هناك من يؤرخ لخروجها من عزلتها بخوضها للحرب العالمية الثانية، ودخولها الأمم المتحدة، وإتباعها لسياسة الأحلاف، والتكتلات في مواجهة الاتحاد السوفييتي (أبو عامود، 1997م، ص 127-128).

ومع نهاية الحرب الباردة، وزوال الخطر الشيوعي في أوروبا الشرقية، وتفكك الاتحاد السوفييتي، برز عدد من التحليلات السياسية التي تتحدث عن طبيعة الاستراتيجية الجديدة

للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أشار البعض إلى أنها تميل إلى عسكرة العلاقات الدولية وهو ما اتضح بحشدها لأعضاء مجلس الأمن خلف سياساتها في حربها على الإرهاب عام 2002م واحتلالها للعراق عام 2003م، في الوقت الذي روج فيه البعض لسيادة قيم الليبرالية الغربية بعد انحسار القيم الشيوعية، وبموازاة ذلك روج البعض لاحتمالية صدام الحضارة الغربية مع الحضارتين الإسلامية والكونفوشوسية، لكن هذه العسكرة وهذه الصدامية لم يتم مقابلتها إلا بنمو اقتصادي كبير للصين الشيوعية، وجعلها صاحبة أعلى معدل نمو اقتصادي عالمي.

الأمر الذي أثار كثيراً من التساؤلات لدى منظري العلاقات الدولية من الواقعيين، والليبراليين الجدد، عن إمكانية أن تكون الاتجاهات الاقتصادية الجديدة للصين عاملاً هاماً في تحقيق التوازن الدولي بعد غياب الاتحاد السوفيتي (السرحان، 2010، ص43-45)، لكن يمكن أن نرى عكس ذلك، حيث يجب ألا يكون هناك إفراط في التفاؤل، نظراً لاستمرار انقسام الصين إلى شطرين، وتهديدها المستمرة لإعادة ضم تايوان بالقوة المسلحة، وهو ما يره البعض أمراً محدداً لأي عملية إعادة ترتيب إقليمي محتمل في آسيا (طلعت، 2010م، ص88-89)، الأمر الذي يستوجب على الولايات المتحدة أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار عند وضعها لاستراتيجيتها في شرق آسيا.

إن المتتبع للاستراتيجية الأمريكية تجاه شرق آسيا في شقيها الرئيسيين الأمني، والدبلوماسي يجد حدوث تحول كبير في نمط تعاطي الولايات المتحدة مع الأحداث الكبرى في الإقليم، فبينما كانت استراتيجيتها تقوم خلال فترة الحرب الباردة على مواجهة التوجهات الأيديولوجية للسياسة السوفيتية والصينية في شرق آسيا ومحاول احتوائها، اتجهت ما بعد الحرب الباردة إلى التعاطي مع الموضوعات الجديدة في البيئة الإقليمية لدول إقليم شرق آسيا كافة بشماله وجنوبه، لاسيما بعد تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي في جنوب شرق آسيا واستمرار نوازع الانفصال لدى الأقليات في غرب الصين، وتنامي الصراع العرقي في منطقة الهند الصينية، واستمرار كوريا الشمالية ببناء برنامجها النووي، هذا بالإضافة إلى تنامي التسليح الصيني مع تنامي ناتجها المحلي الإجمالي، وتطور علاقاتها الاقتصادية مع تايوان.

إن تنامي القوة الصينية اقتصادياً، وعسكرياً سيكون بمثابة عملية إحلال لملء الفراغ حال انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً من المنطقة، في ضوء التوجهات الصينية القائمة على استراتيجية تتفق مع مصالح القوى الأخرى في الإقليم، بحيث تستند تلك الاستراتيجية إلى تحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادي، وتدعيم الأمن الجماعي الإقليميين، حيث يدل اجتماع الآسيان+3 الذي ضم كل من اليابان وكوريا الجنوبية، بالإضافة للصين عام 2007م، وتبينة لإعلان "سيبو" لأمن الطاقة في إقليم شرق آسيا، على تعزيز فكرة الأمن الجماعي وحرص الصين

على بناء قاعدة من الاعتماد المتبادل ومنع سباق التسلح النووي في المنطقة، وهذا ما يجب ان تأخذه الاستراتيجية الأمريكية بعين الاعتبار.

لكن في حقيقة الأمر فإن الولايات المتحدة تعزز دائما من وجودها العسكري الثابت والمتحرك في مختلف أقاليم العالم، حيث تنتشر قواعدها العسكرية في أوروبا الغربية (نحو 16 قاعدة في ألمانيا، و8 في بريطانيا، و8 في إيطاليا)، وفي شرق آسيا توجد (9 قواعد في اليابان)، وفي جنوب آسيا توجد (7 في أفغانستان) وفي غرب آسيا توجد (14 قاعدة في الخليج العربي)، مما يدل بأنها لا زالت تتجه للسعي للحفاظ على مكانتها الاستراتيجية وتواجدها العسكري الدائم في العالم، وفي ناحية أخرى تشكل وبشكل دائم بقدرة دول شرق آسيا على ضمان الاستقرار الإقليمي في المنطقة.

III- دور القوى الفاعلة والمؤثرة في صناعة الاستراتيجية الأمريكية

من خلال ما ينظر له منهج صنع القرار بأن السياسة ما هي الا عملية صنع قرارات تتم عمليا داخل مؤسسات، فإنه من الضروري أن يتم توضيح عملية صنع القرار داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تساهم في صناعة الاستراتيجية الأمريكية، وتوضيح أدوارها، وبيان عملية التفاعل التي تتم فيما بينها، مع الاعتقاد بأن البيئات التي تعمل بها تلك المؤسسات تدخل ضمن إطار واحد هو بيئة النظام ذاته.

أولا- المؤسسات الرسمية

جاء تطور المؤسسات الرسمية لصنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة عملية تراكمية مر بها النظام السياسي ذاته، وأكثر ما يغلب عليه هو عدم احتكار عملية صنع القرار الاستراتيجي بيد فرد واحد، أو مؤسسة واحدة، وهو ما يشير إلى وجود مؤسسات عدة تعمل على صنع القرار واتخاذ.

1. دور السلطة التشريعية (الكونجرس)

من المعلوم بأن مبدأ فصل السلطات يتضح داخل مؤسسات السلطة الأمريكية، حيث تنتخب الهيئة التشريعية (الكونجرس بمجلسيه النواب والشيوخ) بشكل منفصل عن انتخاب الرئيس الذي يهيمن بشكل قوى على مسائل السياسة الخارجية، لكن الكونجرس المنتخب من قبل الشعب يتولى مسؤولية هامة في تمويل السياسة الخارجية التي يراها الرئيس، وفي تعيينات كبار السفراء، والمسؤولين لشؤون السياسة الخارجية (عبد الشافي، 2003م، ص94-95)، الأمر الذي يصعب على الرئيس الانفراد باتخاذ القرار في الاستراتيجية الأمريكية.

ونظرا لصعوبة تتبع الكونجرس الأمريكي للشؤون الخارجية، فإن الرئيس الأمريكي، ومن خلال وزارة الخارجية، ووكالة الاستخبارات الأمريكية تكون له اليد العليا في رسمها، وغالبا ما يخضع الكونجرس الأمريكي لرغبات الرئيس، لاسيما فيما يتعلق الأمر بمسائل الأمن القومي التي تزوده بها السفارات والعملاء في الخارج.

وفي داخل الكونجرس ذاته تنشط الاتجاهات السياسية والفكرية والاقتصادية المختلفة، مما يفسح المجال لبروز تأثير اللوبيات وجماعات المصالح فيه، ويشار أن اللوبي التايواني يعد أقوى لوبي يؤثر في توجهات الكونجرس الأمريكي في علاقته مع تايوان والصين (Jerome. S, 2008. p34)، ولذلك فإن مشاريع القوانين التي يتداولها الكونجرس تتأثر هي الأخرى بمصالح مراكز القوى المتنافسة المؤيدة والمعارضة لتنامي العلاقة مع الصين أو تايوان، ولعل الشركات المتعددة الجنسية المتمركزة في الولايات المتحدة الأمريكية والمستثمرة في الصين، تمثل مركزا قويا وداعما لسياسة بعض أعضاء الكونجرس للانفتاح على الصين.

2. دور السلطة التنفيذية (الرئيس)

يلعب الرئيس الأمريكي دورا هاما وفاعلا في شؤون السياسة الخارجية الأمريكية، فهو صاحب الصلاحيات الفعلية للحكومة الأمريكية كما نص عليها الدستور الأمريكي²، فهو قائد القوات المسلحة، والمخول بتوقيع الاتفاقيات الدولية، وتعيين السفراء، والمحكمة العليا، وهو المعني بإدارة السياسة الخارجية، وإليه يتم كتابة التقارير الإدارية، والفنية، والمالية، والاستخبارية، وله حق حجبها عن الآخرين إذا اقتضى الأمن القومي لذلك، لذلك فهو الذي يرسم فحوى الاستراتيجية الأمريكية.

وقد ساهم دخول الولايات المتحدة لمعترك الصراع الدولي خلال فترة الحرب الباردة في تقوية صلاحيات الرئيس، كذلك زادت صلاحياته بعد تعرضها للإرهاب في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م (عبد الشافي، 2003، ص96)، كما أن ذلك التعزيز وتلك القوة يستتب أيضا بطبيعة شخصية الرئيس ذاته.

ووفق هذا المنظور فإن الرئيس الأمريكي هو المعبر الفعلي والحقيقي عن توجهات السياسة الأمريكية تجاه تايوان، وتحمل عقائده السياسية، وتصوراته فكرا موجها لسياساته الخارجية، لكنها عمليا هي الاستراتيجية التي تتأثر فعليا وعمليا بمراكز القوى الداخلية في السلطة التشريعية (الكونجرس)، ومجلس الأمن القومي، ووزارة الدفاع (البنتاجون)، وجماعات المصالح، والضغط، وأعضاء إدارته نفسها.

3. دور وزارة الخارجية

إن وزارة الخارجية الأمريكية تقوم بدور محدود على أرض الواقع في صنع الاستراتيجية الأمريكية، لأنها تخضع لإرادة الرئيس عمليا، كما يضعف دورها عند تناول القضايا الأمنية، وهو ما يراه البعض ضعف ناجم عن بروز دور وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي (العزاوي، 2007، ص12). في حين يمكن القول بأن قوة وزارة الخارجية مرهون بتوجهات الرئيس ذاته، فالرئيس الأمريكي قد يجعل من أمور السياسة الخارجية من أولى أولوياته، في حين قد يجعل من أمور إدارة الاقتصاد ومشاريع التنمية في آخر سلم أولوياته أو العكس، وهو ما يدفع بتقوية وزارة الخارجية أو إضعافها.

وبشكل فعلي يعتبر وزير الخارجية الرجل الثاني في إدارة أمور السياسة الخارجية في حين قد يتوجه نائب الرئيس للشؤون الداخلية، وقد تتصارع وزارة الخارجية مع وزارة الدفاع أو مجلس الأمن القومي في جذب اهتمام الرئيس، كما قد يؤدي اختلاف وزير الخارجية مع الرئيس في الرأي إلى تقديم استقالته، كما حدث مع كولن باول خلال فترة حكم الرئيس بوش الابن، كما قد تؤثر شخصيته في جذب اهتمام الرئيس والتأثير عليه كما حدث خلال ترؤس كسينجر لوزارة الخارجية في عهد الرئيس نيكسون.

ومهما كانت الاتجاهات متباينة حول دور وزارة الخارجية وفعاليتها في صنع الاستراتيجية الأمريكية، إلا أنها تمارس دوراً هاماً ومؤثراً في قنوات الرئيس والكونجرس الأمريكي، وفي موضوع تايوان مثلاً، فهي تمد الإدارة الأمريكية بتقارير هائلة عن نشاط دبلوماسيها، وردود الأفعال الصينية عند تنفيذ توجهات الرئيس تجاه تايوان، كما أنها تمارس دوراً تثقيفياً وتنموياً من خلال تعميمها القيم والثقافة الأمريكية في المجتمع التايواني، الذي غدا معجبا بقيمه الليبرالية، ومن خلال وكالة التنمية الدولية التي تساهم بتنمية المجتمع والاقتصاد.

4. دور مجلس الأمن القومي

يعدّ مجلس الأمن القومي الأمريكي فعليا المؤسسة الرئيسة التي تعنى بالشؤون الاستراتيجية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، كما يوكل له مهمة وضع سياسات الأمن القومي على الصعيد الداخلي والخارجي، ويتكون أعضائه بشكل دائم من الرئيس الأمريكي، ونائبه، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، ومدير وكالة المخابرات المركزية، ورئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة، وبعض كبار موظفي البيت الأبيض، والبنطاجون، بالإضافة إلى بعض الشخصيات الاستشارية التي تدعى لحضور الاجتماعات وحسب القطاعات المتنوعة في الدولة (CIA, 2012).

وغالبا ما يكون لانعقاد هذا المجلس أهمية كبرى تحاط بالسرية التامة، فهو عمليا يقوم بوضع الاستراتيجية الأمريكية في الشؤون الدولية والإقليمية، كما أن لقراراته تأثير كبير في

توجهات الإدارة الأمريكية في تعاطيها مع الأزمات، والمسائل الدولية التي تؤثر على الأمن القومي الأمريكي ومنها مسألة تايوان.

5. دور المؤسسة العسكرية: وزارة الدفاع (البنتاجون) ووكالة المخابرات المركزية

تقوم وزارة الدفاع الأمريكية بدور هام في عملية صناعة الاستراتيجية الأمريكية، فهي تمثل الذراع العسكري للإدارة الأمريكية عند تنفيذها لسياستها الخارجية، كما أنه اعتبر الجهة المخولة بالدفاع عن أمن الولايات المتحدة، والإشراف المباشر على القواعد العسكرية المنتشرة في العالم، كذلك تتضح أهميتها من حجم الإنفاق العسكري الذي تنفقه الولايات المتحدة في موازنتها، الذي بلغ عام 2011م أكثر من 600 مليار دولار (SIPRI, 2011).

لذلك تلعب وزارة الدفاع الأمريكية دورا هاما في بلورة السياسة الأمريكية وتوضيحها وتنفيذها، سواء كان ذلك بتدخلها العسكري المباشر أو غير المباشر في مناطق النزاع أو مناطق النفوذ التي تهيمن عليها الولايات المتحدة، كذلك يساهم ذراعها المعلوماتي الاستخباري من خلال وكالة المخابرات المركزية في تأكيد تأثيرها في توجهات قادة الولايات المتحدة، والرأي العام فيها.

ولذلك فإن وزارة الدفاع الأمريكية تساهم بشكل مباشر في صناعة الاستراتيجية الأمريكية وتوجيه سياستها الخارجية، فقد كان لها دورا هاما في موافقة الرئيس بوش الابن على بيع أسلحة دفاعية لتايوان عام 2006م (Aftergood, 2007)، وفرض حظر لبيع السلاح للصين عام 1989م.

ثانياً_ المؤسسات غير الرسمية

تعتبر المؤسسات غير الرسمية الأمريكية عاملا مؤثرا في صناعة الاستراتيجية الأمريكية، لكونها تمارس تأثيرا بعيدا عن تعقيدات البيروقراطية الحكومية التي تتطلب التسلسل الهرمي لعملية صنع القرار، واتخاذها بين مجموعة بدائل، ولعل من أبرز تلك المؤسسات ما يأتي:

1. دور الحزبين الرئيسيين (الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي)

يعد الحزب الجمهوري، والحزب الديمقراطي من أبرز الأحزاب الفاعلة في الحياة السياسية الأمريكية، وهما يعملان ضمن بيئة ليبرالية ديمقراطية تعتمد تداول السلطة ضمن إطار برنامج للانتخابات التشريعية، والرئاسية وسيلة لتولى الحكم، هذا ولا تتأثر قوة الحزبين الرئيسيين بمدى الانضباط الداخلي أو النهج العقائدي لكليهما، مما يجعل البعض يرى بأن ذلك ينعكس بشكل كبير في صعوبة تحديد مواقف السياسة الخارجية (Cakmak, 2005, p76).

وبشكل عام فإن الحزبين الأمريكيين لا يتسمان بوجود فوارق برامجية جوهرية بينهما، لا بل تتحدد برامجهما السياسية، وأهدافهما الاستراتيجية وفق أسلوب براغماتي يعتمد على جذب العديد من الأنصار والناخبين والداعمين، من خلال القدرة على التحشيد الإعلامي، ومن خلال إبراز الخلل في سياسات الطرف الآخر الخارجية والداخلية، ويتناوب الحزبان على إدارة السياسة الأمريكية ورسم الأهداف الاستراتيجية، وفق مصالح القواعد الانتخابية، ومراكز القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، والتي يبرز تأثيرها عند صياغة مشاريع القوانين، دون أن يكون هناك هدف أساسي لحشد أغلبية حزبية في الكونجرس الأمريكي لدعم سياسات الرئيس أو معارضتها، ولذلك تتأثر توجهات الحزبين تجاه تايوان بمصالح قواعدها الحزبية، وبمصالح الأطراف والداعمة لحملتهما الانتخابية، ومنها جماعات المصالح، وجماعات الضغط، والشركات وغيرها.

2. جماعات المصالح وجماعات الضغط

توجد في الولايات المتحدة الأمريكية العديد من جماعات المصالح التي تساهم في التأثير على السياسة الأمريكية الخارجية والتي يطلق عليها البعض اسم لوبي (Jerome. S, 2008. p33)، وتعتمد قوة تأثيرها على قوة درجة انخراطها في الحياة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية الأمريكية، كما تتنوع أساليبها من توفير الدعم المالي لسياسات حكومية معينة، إلى استخدام إمكانياتها الإعلامية الكبيرة، إلى حشد الأنصار والمؤازرين لحزب معين، وتتوافق أساليبها عموماً بخلق مؤيدي لها داخل الكونجرس الأمريكي أو الإدارة الأمريكية أو كسب ودهم.

أما جماعات الضغط فتتبع إستراتيجية التأثير المباشر في قرارات الكونجرس والرئيس وتحويلها باتجاه رغباتها، وبالتالي فهي لا تهتم بالسياسة الخارجية، أو بالشؤون الاستراتيجية، إلا بمقدار تأثر مصالحها بقرار سيادي معين، وبشكل عام هناك مجموعة من جماعات المصالح المؤثرة بشكل كبير في رسم الاستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان ومنها، اللوبي التايواني، والشركات المتعددة الجنسية، ويدرك الساسة الأمريكيون أهمية تأثير هذه الجماعات في دعم سياساتهما، نظراً لامتلاكها الوسائل المالية، والإعلامية الكبيرة، فمثلاً يعدّ اللوبي التايواني ثاني أكبر لوبي بعد اللوبي الصهيوني، من حيث تبرعهما بالمال للحملات المحلية والفرديّة للانتخابات التشريعية، والرئاسية الأمريكية (غرايبة، 2006).

3. دور الشركات المتعددة الجنسية

وفي هذا السياق يبرز دور كبير للشركات المتعددة الجنسية التي تساهم هي الأخرى في التأثير على السياسة الأمريكية في القضايا الاستراتيجية، نظراً لقدرتها في التأثير على صانع القرار والرأي العام، حيث إن امتلاكها لرأس المال يجعل من القرار الاستراتيجي متأثراً إلى حد كبير

برغبات هذه الشركات ومصالحها، كما تكمن خطورتها في خضوع النخبة السياسية المسيطرة على الأجهزة السياسية والأمنية لتأثيرها، لاسيما عندما تستخدم إمكانياتها المادية في دعم سياسة حكومية ما، أو دعم قرار اقتصادي ما، أو دعم حملة مرشح ما.

وفي مسألة تايوان لعبت الشركات الأمريكية دورا في توجهات الساسة الأمريكيين نحو تدعيم الشراكة الاقتصادية مع تايوان، باعتبارها نقطة رأسمالية مميزة في الشرق الأقصى إلى جوار اليابان. وقد بدأت الشركات الأمريكية استثماراتها في تايوان في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والليكترونيات، حيث أصبحت الشركات الأمريكية احد أكبر الشركات الأجنبية العاملة في صناعة وسائل الاتصال فيها، ومن أبرز هذه الشركات شركة ابل العاملة بشراكة مع شركة فوكسكون لصناعة الأجهزة الخلوية النقالة، وشركة أيسر لصناعة الحواسيب.

IV- المكانة والأهمية الاستراتيجية لتايوان في السياسة الأمريكية

تساهم الإدارة الأمريكية مع الكونجرس الأمريكي ومؤسسات صنع القرار الأخرى في رسم الاستراتيجية الأمريكية، ويتولى الرئيس فعليا إدارة شؤون السياسة الخارجية تجاه الدول المعنية، وقد تبين بان طبيعة العلاقات مع تايوان ارتبطت مباشرة بشخصية صانع القرار السياسي الأمريكي، ودوافعهم السياسية، وفيما يأتي سيتم تناول الأهمية، والمكانة الاستراتيجية لتايوان لدى صانع القرار الأمريكي وكما يلي:

أولاً: الالتزامات السياسية لإدارة الرئيس كلينتون تجاه تايوان

خلال فترة إدارة الرئيس بل كلينتون الأولى سلكت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية أمنية واضحة في تعاطيها مع المسألة التايوانية، فقد وافقت الإدارة الأمريكية على قيام وزارة الدفاع الأمريكية بتزويد تايوان بقطع غيار ومعدات عسكرية بلغت ملايين الدولارات الأمريكية، وقد برر "جيم ستاينبيرغ" نائب رئيس مجلس الأمن القومي ذلك انطلاقا من الالتزامات الأمريكية بأمن تايوان وفق ما أصدره الكونجرس الأمريكي من قرارات لتنظيم العلاقة معها عام 1987م، واعتبار أمنها مسألة استراتيجية تتعلق بالأمن القومي الأمريكي، ومنع اللجوء لتهديدها بالقوة (Worrth, 1999, p17).

وفي عام 1994م أيدت إدارة الرئيس كلينتون أطروحات مرشحي الرئاسة التايوانية التي تدعو إلى رفض الحوار المباشر مع الصين حول مستقبل الجزيرة تحت تهديد السلاح، وأوفد الرئيس كلينتون مستشاره الخاص "غريغوري كريغ" للقاء الرئيس التايواني "لي تينج" تعبيرا عن دعم الولايات المتحدة له، مما أثار حفيظة الصين بشكل كبير جدا، حيث اتهمت الصين الولايات المتحدة بأنها تنوي دعم فصل تايوان مخالفة بذلك البيان المشترك الموقع عام 1979م، حيث

تزيد الولايات المتحدة بتلك السياسة من قوة الجزيرة عسكريا وتدعم موقف القادة الانفصاليين دبلوماسيا.

ونتيجة لهذه التراكمية الأمنية في التعاطي مع المسألة التايوانية، أعلنت الصين عن نيتها القيام بمناورات عسكرية ضخمة كاستعراض للقوة في مضيق تايوان عام 1995م، ونصحت القوات البحرية الأمريكية بالابتعاد عن المنطقة، وبدأت فعلا المناورات الصينية بالذخيرة الحية، والصواريخ العابرة التي اخترقت أجواء السواحل التايوانية باتجاه البحر الأصفر، وقد مثلت هذه المناورة رسالة قوية للولايات المتحدة بعزم الصين على عدم التهاون بموضوع تايوان، وأنها على استعداد للدخول بمواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة إذا ما حاول قادة الجزيرة إعلان الاستقلال من جانب واحد.

لكن ردة الفعل الأمريكية المستنفرة لقواتها في بحر الصين، أوضح للحكومة الصينية جدية التزامات إدارة الرئيس كلينتون بأمن تايوان، فقد انطلقت حاملة الطائرات الأمريكية "انتربرايز" والتي تعمل بالطاقة النووية من ميناء "نورفولك" باتجاه تايوان، كما تحركت حاملة الطائرات "جورج واشنطن" من اليابان لتدعم تواجد الأسطول السابع في بحر الصين، كإشارة تحذير للصين بعدم القيام بعمل عدائي أو العزم على اجتياح تايوان.

لكن الأمور لم تصل إلى حد التصادم بين الجانبين، إذ غلبت الدبلوماسية البراغماتية على الإستراتيجية الصينية في هذه الأزمة، حيث تراجعت الصين كثيرا عندما وجدت بأن الموقف من الممكن أن يتأزم مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت بطمأنة الولايات المتحدة وتذكيرها بالتزاماتها تجاه الصين.

وفي الإدارة الثانية للرئيس بل كلينتون اتجهت الدبلوماسية الأمريكية إلى الاستمرار بدعم القيادة التايوانية في مواجهة الحكومة الصينية، وفي الوقت نفسه اتجهت نحو مهادنة الصين عند الحديث عن مستقبل تايوان، لاسيما بعد تحول نهج الرئيس كلينتون لاتباع إستراتيجية القوة الناعمة تجاهها، وذلك بالاستعاضة عن الحديث عن القوة العسكرية، أو التلويح بها باتجاه تحريك ملف حقوق الإنسان بوجه الصين كلما تأزم الموقف معها.

ففي عام 1998م بدأ هناك نوع من الانفتاح الدبلوماسي بين الجانب الأمريكي والصيني حول المسائل المرتبطة بموضوع أمن مضيق تايوان، لاسيما بعد وصول الأمر بينهما إلى حد التأزم عام 1996م، حيث زار وزير الدفاع الأمريكي "وليم كوهين" ووقع اتفاقا مع وزارة الدفاع الصينية لتعزيز الأمن العسكري البحري في بحر الصين، وفي العام نفسه قام الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بزيارة رسمية للصين بدعوة من الرئيس الصيني جيانغ زيمين، واتفق الطرفان على حل مسألة تايوان بالطرق السلمية وعدم مهاجمتها من الصين وضمن سلامتها وتعزيز الحوار السلمي باتجاه

التوحيد ضمن مبدأ دوله واحده بنظامين، مقابل عدم الاعتراف باستقلال تايوان، وانفصالها من جانب واحدة، بالإضافة إلى تعزيز الحوار الاستراتيجي بينهما في المجال الاقتصادي.

وقد بدا واضحا تحسن العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين من تجاوز الأزمة التي نتجت عن ضرب طائرات حلف الناتو السفارة الصينية في يوغسلافيا عام 1999م، واجتماع كل الرئيسين الأمريكي والصيني على هامش قمة منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والباسيفيك التي عقدت في نيوزيلندا، وكذلك عندما أعلن الرئيس كلينتون رفضه لموقف الرئيس "لي تنج" من مسألة استقلال تايوان، وتأكيده اللاءات الثلاث الراضة لإعلان الاستقلال من جانب واحد، وتعهده بالالتزام بسياسة صين واحده التي اعلن عنها عام 1998م (Fravel, 2008. P57-58)

وفي هذا الاتجاه وافق الكونجرس الأمريكي على مشروع قرار يتضمن تقديم تعويضات للحكومة الصينية وأسر الضحايا عن الخسائر الناجمة عن ضرب مقر السفارة الصينية، وفي العام نفسه اقر المجلس قانون ينص على التزام الولايات المتحدة بإقامة اتصالات سياسية مباشرة مع تايوان (الدهراوي، 2000م، ص43)، وقد بدأ ذلك واضحا للصين بعزم الولايات المتحدة على توفير الدعم السياسي لقادة تايوان وعدم التهاون في موضوع أمنها بالمساواة مع تعزيز العلاقة مع بكين، ولذلك ساهمت الاستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان في جعلها تنحى منحى براغماتيا باتجاه النمو والازدهار، دون الالتفات للتهديدات الصينية.

ثانيا: التصورات السياسية لإدارة الرئيس بوش الابن

من المؤكد أن الإدارة الأمريكية تلعب الدور الرئيس في توجيه دفة السياسة الأمريكية، لاسيما تلك المتعلقة بالأمن القومي طويلة الأمد، وقد أثبتت المواقف التاريخية بان عسكرة السياسة الخارجية أو سلميتها ارتبطت مباشرة بشخصية صانع القرار الأمريكي ودوافعهم الحزبية، فقد اتسمت فترة هيمنة الحزب الجمهوري برئاسة بوش الابن بعسكرة الدبلوماسية الخارجية، وتجييش الحلفاء خلف القيادة الأمريكية، سواء كان ذلك في الحرب على أفغانستان، والعراق، أو بمواقفها المتزمته تجاه كوريا الشمالية وإيران، أو في اتباع الرئيس بوش نفسه لسياسة "من ليس معنا فهو ضدنا"، وتقسيمه للدول إلى صديقه أو مارقة، في حين اتسمت فترة سيطرة الحزب الديمقراطي خلال فترة رئاسة كلينتون بدبلوماسية القوة الناعمة المتجهة نحو التنمية الاقتصادية والاهتمام بحقوق الإنسان.

واجهت إدارة الرئيس بوش الابن في بداية عهدها بعض المشكلات الأمنية، تمثلت باصطدام طائر استطلاع أمريكية بطائرة حربية صينية فوق الأجواء الصينية، أدت إلى وفاة الطيار الصيني وهبوط الطائرة الأمريكية في الأراضي الصينية عام 2001م، وهو ما مثل إحراجا بالغاً للإدارة

الأمريكية الجديدة، التي عبرت عن اعتذارها وأسفها الشديد للحكومة الصينية عن الحادث على لسان سفيرها في بكين.

وفي العام نفسه واجهت الولايات المتحدة هجوما "إرهابيا" من قبل تنظيم القاعدة داخل الأراضي الأمريكية أدى إلى وفاة أكثر من 3000 شخص، قادها بعد ذلك للإعلان عن عزمها لمحاربة الإرهاب في العالم، وتدمير القوى الداعمة له.

وفي العام 2002م قامت الولايات المتحدة بغزو أفغانستان واحتلالها، كما قامت عام 2003م بغزو العراق واحتلالها، وقد أدى هذا الغزو إلى أشغال الإدارة الأمريكية بتجيش الحلفاء وحشدهم خلف سياساتها في مجلس الأمن، لكن الأزمة التايوانية اشتعلت مرة أخرى إثر نجاح الرئيس اليميني "تشين شوي" الذي أعلن يوم تنصيبه عن أن تايوان بحاله سيادة دائمة، لكن الإدارة الأمريكية كانت واضحة في ردها الرفض لتوجهات الرئاسة التايوانية، حيث أوفد الرئيس بوش الوزير المفوض "ريتشارد ارميتاج" لطمأنتها إلى الموقف الأمريكي الثابت تجاه المسألة التايوانية، متجاهلا أي تواصل مباشر مع حكومة تايوان.

لقد أدت هذه الحادثة إلى إرسال إشارة صريحة لقادة تايوان بأن إدارة الرئيس بوش تتجه لتوثيق العلاقة مع بكين على حساب تايبيه، لاسيما في ظل ما ظهر من مواقف صينية عقلانية داعمة لإدارة الرئيس بوش في السياسة الدولية عموما، والشرق أسيوية خصوصا، الذي اتضح في دعمها لأمريكا للحرب على الإرهاب، أو في عدم الاعتراض على سياساتها في مجلس الأمن، إلى جانب موقفها الداعم للموقف الأمريكي في الملف النووي لكوريا الشمالية، وقد تبلور ذلك عمليا بإحجام الإدارة الأمريكية عن دعوة الرئيس التايواني "تشين تشوي" الفائز بانتخابات الرئاسة عام 2004م لزيارة واشنطن كالعادة، واكتفت بالإشادة بالديمقراطية التايوانية المترسخة والتي أدت لفوز شين بهامش بسيط بلغ 50.2% من مجموع أصوات التايوانيين مقابل 49.8% لمنافسه "لين شان".

وفي الوقت نفسه مثلت نتائج الانتخابات التايوانية رسالة واضحة للإدارة الأمريكية ببدء تراجع شعبية دعاة الانفصال في تايوان بالمقارنة مع انتخابات عام 2000م، وأن هناك قوى اجتماعية، وسياسية، واقتصادية صاعدة تدعو للتقارب مع البر الصيني بشكل سلمي، وفي الوقت نفسه هناك قوى شد عكسي باتجاه إعلان الانفصال، وهذه القوى تتهمها بكين بأنها تجد الدعم من وزارة الدفاع الأمريكية، والكونجرس الأمريكي، حيث ينشط اللوبي التايواني الراض للتقارب الصيني الأمريكي.

وفي عهد إدارة الرئيس بوش الثانية، أعيد استئناف العلاقة العسكرية والتدريبات المشتركة بين الجيشين الأمريكي والصيني، وبرز نوع من التراجع على صعيد العلاقات العسكرية مع تايوان

حيث أوقف تنفيذ توريد السلاح إليها المتفق عليه عام 2001م، كما شهد الملف الكوري الشمالي مزيداً من السخونة عام 2006م، لاسيما بعد إعلان كوريا الشمالية عن إجراء أول تجربة نووية ناجحة، لكن الموقف الصين الحازم تجاه كوريا الشمالية، وتدخلها لنزع فتيل الأزمة مع الولايات المتحدة، ساهم في تهدئة الجانب الأمريكي، وحلفائها الإقليميين، وأظهر قدرتها على ضبط الأزمة.

فقد نجم عن تدخلها التوصل لاتفاق في إطار محادثات سداسية تضم دول شمال شرق آسيا إضافة الولايات المتحدة، ويقضي الاتفاق بمنح الدولة الشيوعية مساعدات في مجال الطاقة ومكاسب أمنية ودبلوماسية مقابل تخليها عن برنامجها النووي (الجزيرة نت، 2012)، وبذلك كان للحكومة الصينية موقفاً إيجابياً داعماً لوجهة النظر الأمريكية الداعية للحفاظ على الأمن الإقليمي شمال شرق آسيا، لاسيما وأن للإقليم تاريخ عريق بانعدام الأمن وعدم الاستقرار، وينظر البعض إلى أن الصين تعتمد لاستخدام ورقة كوريا الشمالية كوسيلة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية مقابل موضوع تايوان أحياناً (Ikenberry, 2008, p32-34).

وفي نهاية العام 2006م قام الرئيس الصيني "هو جين تاو" بأول زيارة له إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكد فيها على التزام بلاده بحل مسألة تايوان بالطرق السلمية، وفي العام 2007م قام الرئيس بوش برحلة طويلة إلى الصين، أعلن فيها عن رفعه لاسم كوريا الشمالية من لائحة الدول التي ترعى الإرهاب، وبالمقابل أغلقت كوريا الشمالية مفاعلاتها النووية، وأعلنت عن تعطيل العمل بها، وقد أدى هذا التقارب الدبلوماسي بين البلدين إلى تقريب وجهات النظر حول المسألة التايوانية التي باتت أقرب إلى التسوية.

وفي زاوية أخرى تبين للقادة التايوانيين بان موضوع الاستفتاء الذي طرح للنقاش عام 2007م على الشعب التايواني لبيان رأيه حول مسألة الاستقلال، وإعلان الانفصال، لن يلاقي الدعم الأمريكي المطلوب، فقد ساند الموقف الأمريكي الحازم الموقف الصيني الراض للخطوات التايوانية، إذ عارض "توماس كريستينسين" نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون شرق آسيا باسم الحكومة الأمريكية الخطة التايوانية نحو الاستفتاء، أو سعي تايوان الحصول على عضوية الأمم المتحدة (وكالة شينخوا، 2012).

ونتيجة لهذه الاستراتيجية الأمريكية التي اتبعتها إدارة الرئيس بوش الابن تجاه التعامل مع الأزمة التايوانية بالدرجة التي توافق السياسة الصينية تجاهها، تنامت علاقات التقارب الأمريكي الصيني على حساب العلاقة مع تايوان، وولد ذلك مزيداً من الضغوط على قادة تايوان المحافظين، الأمر الذي أدى إلى خسارتهم الانتخابات الرئاسية عام 2008م، حيث فازت المعارضة بانتخابات الرئاسة وفشل الحزب الحاكم بالمحافظة على ذلك المنصب الذي احتفظ به منذ تأسيس الدولة،

حيث فاز مرشح المعارضة "ما ينغ جيو" برئاسة تايوان، وهو من اليساريين المؤيدين للتقارب مع حكومة بكين، وتسوية الخلافات معها.

لكن الخلافات حول إدارة الأزمة مع الإدارة الأمريكية لم تؤدي إلى التخلي عن دعم تايوان أمنيا، حيث رضخ الرئيس بوش لضغوطات الكونجرس وصادق في أواخر عهده على صفقة بيع سلاح لتايوان بقيمة 6.5 مليار دولار أمريكي (صحيفة الشعب الصينية، 2012).

ثالثا: إدارة الرئيس اوباما 2008-2012م

في بداية عهده زار الرئيس الأمريكي باراك اوباما الصين عام 2009م، وأعلن بأن الولايات المتحدة لن تعترف الا بصين واحدة، وإنها ترفض إعلان استقلال تايوان أو القيام بأية محاولات لإعلان الاستفتاء على مستقبل الجزيرة، وقد مثل هذا التعهد تأكيد واضح من الإدارات الأمريكية المتتابة لرفضها للقبول بتايوان دولة مستقلة عن البر الصيني، أو القبول بأي تغيير للإستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان.

لكن خلال إدارة الرئيس اوباما الأولى برزت هناك اتجاهين للتعامل مع المسألة التايوانية، يرى كل منهما ضرورة إعادة النظر بالعلاقة مع تايوان سياسيا واقتصاديا، ولكنهما يختلفان في تحديد الأسلوب والهدف، فهناك اتجاه يمثله بعض الزعماء في الحزب الجمهوري داخل الكونجرس الأمريكي، ووزارة الدفاع الأمريكية الذي يتبنى توجه تعزيز العلاقة الأمنية مع تايوان والاحتفاظ بعلاقة عسكرية معها، نظرا لما يمثله موقعها الاستراتيجي من صمام أمان للقوات العسكرية الأمريكية في المنطقة، سواء في بحر الصين الشمالي والجزر اليابانية والكورية الجنوبية، أو في بحر الصين الجنوبي في الفلبين او مضيق ملقا.

ففي إطار المساومات المتبادلة بين البيت الأبيض والكونجرس اتضح بأن السيناتور "جون كورنيان" وهو أحد الزعماء الجمهوريين داخل الكونجرس كان يرفض تعيين أحد كبار المسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية احتجاجا على توقيف إدارة الرئيس اوباما تنفيذ صفقة بيع طائرات اف 16 المقاتلة إلى تايوان، في ضوء تنامي القدرات الجوية والصاروخية الصينية مقابل ضعف القدرات القتالية الجوية لتايوان، وفي حقيقة الأمر تأتي ضغوطات الجمهوريين داخل الكونجرس الأمريكي استجابة لضغوطات اليمين الأمريكي واللوبي التايواني الداعي للمحافظة على العلاقة الاستراتيجية الأمنية مع تايوان، والحفاظ عليها دولة مستقلة، واستجابة لضغوطات شركات السلاح الأمريكية الموردة لتايوان والداعمة للحملات الانتخابية للجمهوريين.

ولعل تلك الضغوطات قد دفعت بإدارة الرئيس اوباما إلى الموافقة على بيع الأسلحة إلى تايوان عام 2010م، التي أدت لقطع العلاقات العسكرية بين الجيش الأمريكي، والجيش الصيني

والمستمر منذ عام 2004م، وتراجع مستوى العلاقة المباشرة مع القادة الصينيين، لا بل وفقدت العلاقة الدبلوماسية بين البلدين بعد اتضاح توجهات الرئيس اوباما منذ توليه الرئاسة بتعزيز الثقل العسكري الأمريكي في شرق آسيا، ووسطها، وهو ما ترفضه الصين.

وترى الصين في الاستراتيجية الأمريكية لإعادة الانتشار العسكري في آسيا خلال فترة إدارة الرئيس "اوباما" بأنها قد تلحق الضرر بالعلاقة الأمريكية الصينية، وهي العلاقة التي أدت الى نمو واستثمار وازدهار اقتصادي للجانبين، ولا ترى إلى فيها إلا إعادة إنتاج لسياسة التطويق التي اتبعها سلفه خلال سنوات الحرب الباردة (صحيفة الشعب الصينية، 2008م).

وبمقابل ذلك فإن هناك اتجاه يدعو إلى إعادة بناء العلاقة مع تايوان وفق أسس إستراتيجية جديدة، حيث يبدو واضحا بأن هناك تنامي كبير في حجم التقارب الاقتصادي والسياسي بين تايوان والصين مؤخرا، وأن هذا التقارب سيكون على حساب العلاقة مع الولايات المتحدة، وهي العلاقة التي مكنت تايوان من الحصول على الدولة الأكثر رعاية، مما جعل نموها يعتمد بدرجة كبيرة على الاقتصاد الأمريكي الذي أصيب بعجز لصالحها سنوات طويلة، لذلك فإن إطار العلاقة التقليدي يجب إعادة النظر فيه من جديد؛ لأنه بدأ مضرا بالاقتصاد الأمريكي.

ومن ناحية أخرى، فقد تناما حجم الاعتماد المتبادل بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني بشكل فاق كثيرا حجم التبادل مع تايوان، كما بدت الشركات الأمريكية من أكثر الشركات الأجنبية استثمارا ووجودا في الصين، ان ارتفع عدد الشركات الأمريكية العاملة في الصين من 198 شركة عام 2002م إلى 300 شركة عام 2010م (Chinese Academy of International Trade and Economics, 2010)، لذلك فإن تايوان قد بدت اقل أهمية اقتصاديا بالنسبة للولايات المتحدة بالمقارنة مع اهتمامها بالصين، كذلك تدلل المؤشرات الاقتصادية للعلاقة الاقتصادية الصينية-التايوانية بأن الاقتصاد الصيني المتنامي سيبتلع الاقتصاد التايواني لا محالة.

أما سياسيا فقد مثل نجاح المعارضة الاشتراكية المؤيدة للصين في انتخابات الرئاسة عام 2008م، مؤشرا كبيرا على تنامي التقارب السياسي مع الجانب الصيني، وتراجع مع الجانب الأمريكي، والذي اتضح مباشرة بكسر حالة الجمود الدبلوماسية، وزيادة التبادل في الزيارات الرسمية وغير الرسمية مع الجانب الصيني، وفتح الحكومة التايوانية أول مكتب رسمي لها في بكين، هذا بالإضافة إلى طلبها إلغاء صفقة شراء غواصات متطورة من الولايات المتحدة، وقيام دائرة الادعاء العام باعتقال رئيس الدولة السابق والمناوئ للصين السيد "تشين شوي" بتهمة الفساد والرشوة، وهو ما قد يجعل الأمر يبدو كرسالة طمأنينة للحكومة الشيوعية في بكين، بان تايوان الجديدة هي اقرب ما تكون للصين، لذلك فإن العلاقة الاستراتيجية الأمريكية-التايوانية في ظل حكومة السيد "ما ينغ جيو" ذات التوجهات الاشتراكية كان محدود الفعالية.

V- أبعاد الاستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى إعلان نهاية الحرب الباردة، وبدأ النظام الدولي العمل بطريقة تخلو من الاستقطاب الدولي، بشكل أفضى إلى ضرورة إعادة النظر ببعض الاستراتيجيات الخارجية للدول المتصارعة، ولعل البعد الاقتصادي كان من أهمها، لاسيما وان الاقتصاد كان عاملا رئيسيا في تلك النهاية.

برز بعد نهاية الحرب الباردة حالة من التعاون الدولي والاعتماد المتبادل بين القوى الرئيسية الفاعلة في النظام الدولي، في ظل تنامي تأثير المنظمات والمؤسسات الدولية، فقد دلت المؤشرات الاقتصادية إلى تنامي العلاقات الأمريكية الصينية في كافة المجالات بشكل كثيف جدا، الأمر الذي قد يؤدي إلى إعادة النظر من اعتبارها عدوا محتملا إلى شريكا هاما، مما قد يدفع الولايات المتحدة لإعادة النظر في استراتيجيتها تجاه تايوان من جديد، وهذا ما سيجري بحثه تاليا:

أولا: البعد السياسي

في ضوء الدعم السياسي الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لتايوان خلال فترة الحرب الباردة، اتبعت الصين سياسة قامت على التهديد المباشر، والمقاطعة الدبلوماسية، وترهيب جزيرة تايوان، أما ما بعد نهاية الحرب الباردة فقد انتهجت الصين سياسة تقوم على احتواء تايوان سياسيا، ومنعها من إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى، كما أنها بدأت باستقبال قادة المعارضة التايوانية، وقبلت الدخول بمفاوضات مباشرة معهم حول مستقبل الجزيرة.

وعلى صعيد آخر ترى الصين بأن الأمريكيين غير معنيين بالاستجابة لرغبات التايوانيين بإعلان الاستقلال، أو الاعتراف بهم كدولة مستقلة، بقدر ما يجدونها وسيلة ضغط نافعة يستخدمونها ضدهم كلما شاءوا، حيث ان الولايات المتحدة لا ترغب بحل المسألة نهائيا، في حين أن الأمريكيين يبررون مواقفهم بالالتزامات المبدئية لحماية ديمقراطية تايوان، وعدم ضمها من قبل الصين بالقوة المسلحة، ويعلنون دائما بأنهم يدعمون الحل السلمي لإعادة التوحيد على غرار مكاو وهونغ كونغ، وفق الرؤية الصينية دولة واحدة ولكن بنظمين.

ووفق هذه التباينات تعارض الولايات المتحدة استخدام القوة المسلحة تجاه تايوان وتدفع بتعزيز التفاوض والحوار مع الصين، مع معرفتهم بان الصين تسعى لابتلاع تايوان اقتصاديا وتوحيدها دبلوماسيا، ولذلك يمكن ملاحظة أن الأمريكيين يدركون بأن حل مسألة تايوان لن يطول إلى ما لانهاية، لكنها توفر حاليا وعلى المدى المنظور وسيلة للتفاوض وتحقيق أكبر قدر من المكاسب في التعامل مع الصين، وفي زاوية أخرى فإن حالة العداء الصيني التايواني الحالية

وخشية الولايات المتحدة من اشتعال وتيرة الحرب بينهما، توفر الداعي لتبرير التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة.

وهذا ما تجد فيه الولايات المتحدة مبررا قويا لتواجدها العسكري في ظل ادعائها بتصاعد التسلح الصيني المترافق مع نموها الاقتصادي، واحتمالية عجزها لأن تكون قوة إقليمية سلمية تحافظ على الاستقرار الإقليمي (Ikenberry, 2008, p23-24)، لاسيما في ظل تنامي حالة العداء مع اليابان واستمرار البرنامج النووي الكوري الشمالي، وسلوك الصين العدائي في جزر سبراتلي، لكن الصينيين لا يجدون في ادعاءات الولايات المتحدة الأمريكية مبررا مقنعا، لأن حل مسألة تايوان وإغلاق الملف النووي لكوريا الشمالية سيكون في غير صالحها، حيث سيحرمها ذلك من النفوذ الاستراتيجي، والتواجد الدائم في إقليم شرق آسيا.

لذلك يُعتقد بان الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد حل مسألة تايوان وإنما إدارتها فقط، ويمكن الإشارة في ذلك إلى السياسات الأمريكية المتضاربة، فالكونجرس الأمريكي يدعم قادة الانفصال التايوانيين الداعين لإعلان استقلال تايوان ودعمها عسكريا، فقد تبني الكونجرس الأمريكي قرارا ينص على منح الصفة الدبلوماسية لمكاتب الحكومة التايوانية على أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، والإعلان عن الالتزام بتزويدها بالأسلحة الدفاعية عام 1998م (Montaperto 8-9, Roland and Ming Zhang. 1999, p8-9). وفي عام 2000م وافق الكونجرس أيضا على مشروع قرار يتضمن تأكيد التزام الولايات المتحدة بأمن تايوان من خلال إقامة اتصالات دبلوماسية وعسكرية مباشرة معها (الدهراوي، 2000م، ص 43-44)، وفي الوقت نفسه يعلن قادة البيت الأبيض التزامهم بسياسة الصين الواحدة التي جرى الاتفاق عليها منذ العام 1979م.

وفي حقيقة الأمر فإن هذه الاستراتيجية الأمريكية قد ساهمت بدفع تايوان لأن تبرز على الصعيد الدولي كدولة فاعلة ومستقلة خارج إطار الأمم المتحدة، وهو ما عزز من إقامتها للعديد من العلاقات التجارية مع معظم دول العالم، الأمر الذي انعكس في تعزيز ازدهارها الاقتصادي، وفي انتهاجها لسياسة براغماتية مستقلة تجاه الولايات المتحدة ذاتها وتجاه الصين أيضا، وهذا ما يتضح بإعلان الحكومة التايوانية لما يعرف بدليل الاتحاد عام 2001م، وقانون العلاقات عبر جانبي المضيق عام 2011م، الذي يرفض الطرح الصيني دولة واحدة بنظامين ويؤكد استمرار تايوان بإقامة علاقات اتصالية مع البر الصيني وفق أسس شعب لشعب، وحكومة لحكومة (شبكة تايوان، 2011م).

ويعتقد بأن الالتزامات الأمريكية بأمن تايوان والمحافظة على ازدهارها، رسخت بشكل فاعل أهمية تعزيز العلاقات السياسية مع الأمريكيين على حساب الصينيين، حيث ساهم اللوبي التايواني في الولايات المتحدة بتعطيل التقارب الأمريكي الصيني، وتعزيز التقارب الأمريكي التايواني وقتا

طويلا، فضلا عن ترسيخ استمرار سياسة الدولة الأكثر رعاية التي منحهم إياها الكونجرس، وهو ما عزز المزيد من المخاوف الصينية.

لكن الولايات المتحدة لا تجد مبررا للمخاوف الصينية، حيث تجد بأن التزامها السياسي بأمن تايوان هو جزء من التزاماتها المبدئية في تنمية الديمقراطية، والأمن الإقليمي، بعيدا عن أية تهديدات عسكرية صينية (قراءات إستراتيجية، 2009)، لاسيما في ظل السياسة التايوانية البراغمية الواضحة باتجاه تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الصين على حساب الولايات المتحدة.

ثانيا: البعد العسكري والأمني

بعد أحداث مضيق تايوان عام 1995م وجدت الولايات المتحدة نفسها بأنها على استعداد للدخول في مواجهة عسكرية محتملة مع الصين إذا استلزم الأمر لحماية أمن تايوان، وهو الأمر نفسه الذي أوحى بإطالة أمد المسألة التايوانية، وجعلها مستعصية على الحل حتى الآن، وقد أعادت هذه الحادثة إلى الأذهان مرة أخرى حرب كوريا وحرب فيتنام، على الرغم من سياسة الانفراج التي قادها الرئيس الأمريكي آنذاك نيكسون ووزيرة خارجيته هنري كسينجر لتحسين العلاقة، وتلطيفها مع الصين، ولم تتحسن أجواء الحوار بينهما بشكل ملموس إلا بعد عام 1979م، عندما وقع الطرفان وثيقة الالتزام بحسن النوايا، حيث أطمأنت الصين لاعتراق الولايات المتحدة بشرعية سيادتها على الجزيرة، كذلك أطمأنت الولايات المتحدة الأمريكية بأن الصين لن تقوم بغزو الجزيرة.

ومنذ تسعينيات القرن العشرين ودخول الصين ضمن إطار النظام الرأسمالي العالمي الذي أمّن لها تفوقا ونموا اقتصاديا ملحوظا، تقاربت الصين مع الولايات المتحدة إلى الدرجة التي مكنتها من الحصول على تعهد أمريكي بتخفيض مبيعات السلاح إلى تايوان، واعتبرت ذلك بمثابة إعلان مبادئ للسلام، وبالفعل جرى عملية تخفيض مبيعات السلاح الأمريكي لتايوان من 2.2 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 1994 - 1996م إلى أقل من 1.2 مليار دولار عامي 2004-2006م (Carolyn, 2006, p64-66).

وعلى الرغم من حالة التوتر التي خلفتها المناورات العسكرية الصينية عبر مضيق تايوان، إلا أن الولايات المتحدة حافظت على المعدل المطلوب في مبيعاتها تلك، لكن الاتهامات الصينية استمرت للولايات المتحدة الأمريكية مدعية بأنها تقدم لتايوان تقنيات رادارات متطورة، وطائرات هيلوكبتر قتالية، هذا فضلا عن توجهات الكونجرس الأمريكي الداعمة دوما للقادة التايوانيين، لاسيما في انتخابات عام 2000م وعام 2004م.

وفي الجانب الآخر لا ترى الولايات المتحدة أن سياساتها الداعمة للحكومة التايوانية ومبيعات السلاح تلك، إلا شيئا رمزيا لا يقارن بمستويات التسلح الصينية، حيث تشير التقارير الأمريكية إلى أن النفقات العسكرية الصينية في تزايد مستمر، فقد أشار تقرير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى أن حجم النفقات العسكرية الصينية يقارب ما نسبته 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا (CIA, 2011)³، كذلك أشارت التقارير الدولية إلى أن الصين تسلح نفسها بشكل مستمر، وهي تأتي في المرتبة الثالثة عالميا، وهو ما أكدته معهد استكهولم لأبحاث السلام عام 2011م (SIPRI, 2011).

ونظرا لشعورها بالقلق الشديد تجاه تنامي التسلح الصيني، اتجهت تايوان نحو شراء السلاح من روسيا وفرنسا بعيدا عن التقييد الأمريكي لوارداتها من السلاح الأمريكي، كما اتجهت نحو زيادة إنفاقها العسكري من الناتج المحلي الإجمالي من 2% عام 2000م إلى 3% عام 2010م (CIA, 2011)، كذلك ارتفعت وارداتها من السلاح الروسي من 240 مليون دولار عام 1992 إلى أكثر من 900 مليون عام 2008م (شبكة الصين، 2010م)، وهو الأمر الذي أشبه ما يكون بأجواء سباق للتسلح مع الصين.

ووفق هذه المعطيات تتبلور لدينا الاستراتيجيات الأمنية المتوازية في المنطقة سواء للولايات المتحدة أو الصين أو تايوان، فالولايات المتحدة الأمريكية توجد لديها قواعد عسكرية كبيرة في اليابان وكوريا الجنوبية والبحر الأصفر تقدر تقريبا بـ 120 ألف جندي، كما أنها ترتبط مع اليابان، وكوريا الجنوبية، باتفاقية دفاع مشترك، كما تمثل لها تايوان قاعدة إمداد وخدمات لوجستية عبر مضيق تايوان الرابط بين بحر الصين الشمالي المؤدي إلى شمال شرق آسيا، وبحر الصين الجنوبي المؤدي إلى جنوب شرق آسيا، قد تظهر حاجته كما يراها البعض في حال نشوب معارك حربية مع الصين، أو كوريا الشمالية (Worrth, 1999, p17-19)، الأمر الذي يجعل من الصعب أن تفرط الولايات المتحدة بهذا الحليف ذي الموقع الاستراتيجي الهام.

أما تايوان فهي لا ترغب برؤية الصين دولة مهيمنة استراتيجيا على منطقة شرق آسيا، فالصين تمتلك أكبر قوة عسكرية في المنطقة، كما أنها الأكبر مساحة والأعظم سكانا والأقوى اقتصادا، وبنفس الوقت لا ترغب تايوان في الدخول بصدام مباشر معها، وتحرص على أن لا تستفزه عسكريا، وأن تقيم معها بنفس الوقت تعاونا اقتصاديا قد يدفع بانحراف الصين عن تبني أيديولوجيتها الشيوعية، مما يفقد الحزب الشيوعي الحاكم شرعيته، ولذلك ترى في بقاء القوات الأمريكية حاليا حاجة ملحة للحفاظ على أمنها السياسي وازدهارها الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى فإن الصين لا تغفل نظرها عن تواجد القوات العسكرية الأمريكية الثابتة والمتحركة في المنطقة، حيث ترسل باستمرار طائرات تجسس لجمع بيانات عن الأساطيل

الأمريكية، كما أنها تنصب صواريخها الحربية على طول الشواطئ المواجه لتايوان، والقواعد الأمريكية في بحر الصين (CNBC, 2011)، وبغض النظر عن حالة الاستنفار والتأهب الصينية تجاه موضوع تايوان، فإن الصين تسعى دائما لإثبات وجودها العسكري في إقليم شرق آسيا، وهي لا ترى في تايوان الا خاصرتها وخط دفاع أولي عن حدودها البحرية الجنوبية، وما يؤيد ذلك دخولها المستمر في سباق على السيادة حول جزر سبراتلي الجنوبية مع فيتنام والفلبين.

ثالثا: البعد الاقتصادي

منذ العام 1993م منح الكونجرس الأمريكي تايوان صفة الدولة الأكثر رعاية، الأمر الذي مكنها من دخول السوق الأمريكي دون أية قيود تذكر، وبالمقابل سهل ذلك على الشركات الأمريكية إقامة مشاريعها واستثماراتها في تايوان، وهو ما ساهم في ازدهارها وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها، وليس ذلك فحسب بل ربطت الولايات المتحدة الدولار التايواني بالدولار الأمريكي وحافظت على سعر صرف ثابت له مكنها من تعزيز صادراتها إلى العالم.

ولا يجد كثير من الباحثين تايوان إلا حالة مشابهة للحالة اليابانية، فبرغم الفائدة التي تعود على الاقتصاد التايواني، فقد كانت تايوان تلعب دورا هاما في استيعاب الصناعات الأمريكية غير الرائجة، أو الأكثر تكلفه في الولايات المتحدة (Donnelly, 2010. p17-18).

وبرغم هذا وذاك فقد غدا الاقتصاد التايواني احد ابرز الاقتصاديات النامية في العالم، لا بل ساهم ارتباطها بالأسواق الغربية لأن تمثل احد نمور قارة آسيا الاقتصادية، وأصبحت البضائع التايوانية من البضائع الأكثر تفضيلا في الأسواق العالمية بالمقارنة مع البضائع الصينية رخيصة الثمن والأقل جودة.

ومن الجدول رقم (1) نجد أن حجم التجارة البينية بين الولايات المتحدة وتايوان قد ارتفع من 41 مليار دولار عام 1993م إلى 67 مليار دولار عام 2011م، حيث توجه الفائض التجاري لصالح تايوان خلال تلك الفترة، وتدلل المؤشرات الاقتصادية إلى أن الولايات المتحدة شريك تجاري هام لتايوان، كما أنها لا تمنع أو تبدي امتعاض من العجز التجاري المتنامي مع تايوان، الذي ارتفع من 8.9 مليار دولار عام 1993م إلى 15 مليار دولار عام 2011م، وهو ما أعطى المجال لربط نمو الاقتصاد التايواني بالاقتصاد الأمريكي.

وارتفع حجم تبادلها التجاري مع الولايات المتحدة من 40 مليار دولار عام 1993م إلى أكثر من 500 مليار دولار عام 2011م، كما أن العجز التجاري الأمريكي ارتفع معها من 22 مليار دولار عام 1993م إلى 295 مليار دولار عام 2011م، وكما يوضح الجدول رقم (2)، كما تعدّ الصين برأي الخبراء من أكثر المناطق جذبا للاستثمارات الأمريكية في شرق آسيا والأكثر تفضيلا (Nathan and other, 1997, p220).

وعلى كلا الاتجاهين فإن الاقتصاد الصيني والتايواني يعتبران من أكثر الاقتصاديات المرتبطة بالاقتصاد الأمريكي، وبشكل جعل من الاقتصاد الأمريكي يصاب بحالة عجز مستمرة معهما، ولكنه عجزا يشير الى عمق اعتماد الاقتصاد الصيني والتايواني في نموها على الاقتصاد الأمريكي، مما قد يشكل رابطا قويا لضبط السلوك السياسي لجميع الأطراف حفاظا على مقدرات النمو والازدهار تلك، حيث يشكل التبادل التجاري بين الولايات المتحدة مع الصين ما نسبته 37% من الناتج المحلي الإجمالي للصين، كما يشكل 13% من الناتج المحلي الإجمالي لتايوان.

كذلك تشير التقارير الاقتصادية لوزارة الخزانة الأمريكية بأن الصين باتت الشريك المالي الأول للولايات المتحدة، فالصين تساهم بشكل كبير في شراء اذونات الخزينة الأمريكية، وهي بذلك توفر السيولة النقدية للاقتصاد الأمريكي، الامر الذي فاقم حجم الدين الأمريكي لصالح الصين والذي بلغ عام 2010م ما يقارب 400 مليار دولار، وهي نسبة تمثل 20% من الدين العام (Census, 2010)، كذلك يشار إلى أن اغلب الشركات المتعددة الجنسية العاملة في الصين هي شركات أمريكية، والتي ينظر لها الحزب الشيوعي الصيني بأنها مصدر مهم لتوفير الأموال اللازمة للنهضة الصينية في جانب، ولإعادة تأهيل شرعيته من خلال قيامه بالمشاريع الاستثمارية الضخمة، الأمر الذي يؤكد في ناحية ثانية صدق جانب في فرضية الدراسة الذي يشير الى تنامي العلاقات الاقتصادية الأمريكية الصينية على حساب تايوان.

جدول رقم (1): التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان، حيث القيم بالمليار دولار أمريكي

السنات	حجم التجارة البينية	الصادرات الأمريكية الى تايوان	الواردات الأمريكية من تايوان	الميزان التجاري الأمريكي مع تايوان
1993	41.268	16.167	25.101	8.933 -
1995	48.260	19.289	28.971	9.682 -
1997	52.993	20.365	32.628	12.262 -
1999	54.335	19.131	35.204	16.073 -
2001	51.495	18.121	33.374	15.252 -
2003	49.046	17.447	31.599	14.151 -
2005	56.439	21.614	34.825	13.211 -
2007	64.105	25.828	38.277	12.448 -
2009	46.847	18.485	28.362	9.876 -
2011	67.225	25.898	41.327	15.429 -

المصدر: US Census Bureau, Foreign Trade US and Taiwan

[النسخة الالكترونية]: <http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5830.html>

جدول رقم (2): التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حيث، القيم بالمليار دولار أمريكي

السنوات	حجم التجارة البينية	الصادرات الأمريكية إلى الصين	الواردات الأمريكية من الصين	الميزان التجاري الأمريكي مع الصين
1993	40.301	8.762	31.539	22.777 -
1995	57.296	11.753	45.543	33.789 -
1997	75.419	12.862	62.557	49.695 -
1999	94.899	13.111	81.788	68.677 -
2001	121.460	19.182	102.278	83.096 -
2003	180.803	28.367	152.436	124.068 -
2005	284.662	41.192	243.470	202.278 -
2007	384.378	62.936	321.442	258.506 -
2009	365.869	69.496	296.373	226.877 -
2011	503.213	103.878	399.335	295.456 -

المصدر: US Census Bureau, Foreign Trade US and Taiwan

[النسخة الإلكترونية]، <http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5830.html>

VI- جدلية العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان

تعدّ الولايات المتحدة مسألة تايوان من المسائل الاستراتيجية الأكثر تعقيدا في سياستها الخارجية في منطقة شرق آسيا، وهي مسألة لا تقل أهمية عن مسألة مستقبل قواعدها العسكرية في اليابان وكوريا الجنوبية، في الوقت الذي تجد فيه الصين بأن التأييد الأمريكي لتايوان هو قلب المشكلة، وهو ما يجعل البعض يعتقد بأن تايوان تمثل وسيلة الضغط المهمة التي تستخدمها الولايات المتحدة مع الصين كلما تطلبت الاستراتيجية الأمريكية ذلك (شديفات، 2004، ص52).

ومع تنامي حالات الاعتماد المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتايوان، إعادة الولايات المتحدة الأمريكية تكييف استراتيجيتها تجاه تايوان، في ضوء تنامي علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الصين، والتي شهدت تذبذبا دبلوماسيا متباينا باختلاف الإدارة الأمريكية منذ عام 1993 وحتى عام 2012م، ما بين السخونة والفتور.

وفي ظل هذه العلاقات ازدادت مسألة تايوان تعقيدا نحو فتح المجال واسعا لنفي السيناريوهات المحتملة لإعادة ضم تايوان إلى البر الصيني قريبا، على نحو يوحي بعدم وجود حل وبقاء الوضع القائم كما هو حاليا، أي بمعنى لا إمكانية لإعادة التوحيد مع البر الصين وفق

رؤية صينية على المدى القريب، ولا إمكانية لإعلان الانفصال والاستقلال من جانب واحدة وفق رؤية تايوانية على المدى البعيد، لاسيما في ظل الموافقة الأمريكية على سياسة صين واحدة.

لقد استقرت الاستراتيجية الأمريكية والتي أسستها البنى والمؤسسات ذات الفعالية في صناعة القرار الاستراتيجي الأمريكي على قناعة تامة بتعقيد مسألة تايوان، بالرغم من تلاقي مصالحها أحيانا أو تضاربها أحيانا أخرى، لا بل وبصعوبة إقناع التايوانيين بقبول مبدأ دولة واحدة بنظامين وفق الرؤية الصينية، وهو ما يتضح دائما من موقف القادة الأمريكيين في الإدارة الأمريكية، أو الكونجرس بكبح جماح الطموح التايواني للانفصال بتدخلهم دبلوماسيا، وبشكل مباشر، لطمأنة الصينيين على عدم موافقتهم على ذلك بشكل أحادي، كلما أعلن القادة التايوانيين بأن تايوان هي في حالة سيادة دائمة.

أما في الجانب الاقتصادي، فقد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من تايوان الدولة الأكثر رعاية، وفتحت لها الأسواق الأمريكية وشجعت الاستثمارات فيها، مما كان له الأثر الإيجابي في ارتفاع حجم ناتجها المحلي الإجمالي وارتفاع مستويات دخول الأفراد فيها، واستمر ذلك بعد نهاية الحرب الباردة مما ساهم في ازدهارها وتطورها الاقتصادي، لكن زيادة التبادلات الاقتصادية مع الصين فاق كثيرا معدلات التبادلات مع تايوان، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في تغيير توجهات صناع القرار في المؤسسات الأمريكية تجاه تايوان.

وتطمح الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تكون هناك انعكاسات لهذا التطور على صعيد السياسة الداخلية، أي أن يجرى تبني للقيم السياسية الليبرالية داخل الصين، بحيث يصبح النموذج السياسي في البر الصيني نسخة شبيهة بتايوان، وهو ما قد يمنع احتمالية نشوب نزاع بينهما، استنادا إلى فكرة أن الدول الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها كما يشير فوكوياما (فوكوياما، 1993، ص245).

الأمر الذي يدفعنا للقول بأنه ليس من السهولة أن تضحي الولايات المتحدة الأمريكية بالورقة التايوانية سواء كان ذلك سياسيا أم اقتصاديا ما دامت الصيني تتبنى النهج الشيوعي داخل النظام السياسي، أي أن هناك خلافات عميقة في وجهات النظر تتعلق بالالتزامات المبدئية للولايات المتحدة بحماية حلفائها في شرق آسيا وترسيخ الديمقراطية، مع عدم إغفال ما يمثلته الموقع الاستراتيجي لتايوان من أهمية جيو-استراتيجية كبوابة بين شمال شرق آسيا وجنوبها.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى أن الصفة العامة لطبيعة الاستراتيجية الأمريكية تجاه مسألة تايوان بعد نهاية الحرب الباردة، اتجهت نحو توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية الأمريكية مع الصين على

حساب تايوان، مع عدم إغفال أهمية البعد الاستراتيجي للعلاقة مع تايوان، في ضوء وجود اعتراف أمريكي بالمصالح الاستراتيجية، والحيوية للدولة الصينية في جزيرة تايوان، الذي اتضح من موافقتها على الخطة الصينية لإعادة توحيد الجزيرة وفق رؤية دولة واحدة بنظامين.

ولذلك فإن المسألة التايوانية في ظل تنامي العلاقات الأمريكية الصينية بعد نهاية الحرب الباردة، قد تغيرت مضامينها كثيرا عما كانت عليه في السابق في استراتيجية مؤسسات صنع القرار الأمريكي من استراتيجية التصلب في الموقف إلى استراتيجية التحفيز الذاتي.

فالولايات المتحدة الأمريكية باتت تدرك أهمية تأكيد الدور الإقليمي والدولي للدولة الصينية، وضرورة احتسابها في المعادلات الاستراتيجية، وفي الوقت نفسه مقتنعون بأن القادة التايوانيين يطمحون دائما للحصول على اعتراف دولي ويتعاملون مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس حليف استراتيجي يقف دوما في مواجهة الصين الشيوعية، وبرغم ذلك فإن الولايات المتحدة تشكل كابحا هاما في تخفيض حدة التوتر بين تايوان والصين بتدخلها الدبلوماسي كلما يستلزم الأمر، وهم يعون بأن تايوان تشكل نموذجا ليبراليا متميزا، وموقعا استراتيجيا هاما في منطقة شرق آسيا، وهو ما يعطي التايوانيين دافع نحو الرغبة بالاستقلال ورفض حكم الصين الشمولي.

كذلك فإن الاستراتيجية الأمريكية تهتم كثير بتوطيد العلاقات السياسية مع الصين، ويتضح ذلك من تنامي دبلوماسية القمة بين الزعماء الأمريكيين والصينيين، كما يسعى القادة الأمريكيين بطمأنئة الصين إلى أن الولايات المتحدة لا تعترف إلا بصين واحدة وتدفع لحل مسألة تايوان عن طريق التفاوض المباشر بين الصينيين والتايوانيين، وفق رؤية الصين دولة واحدة ولكن بنظامين، دون أن تمارس ضغوطها عليهم، لإدراكها بأن إعادة توحيد تايوان في الوقت الراهن قد لا يصب في مصلحة الأمن القومي الأمريكي.

وفي الجانب العسكري وبالرغم من سياسة صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بالإعلان عن الالتزام بأمن تايوان والدفاع عنها، وقيامها ببيع أسلحة لتايوان في عهدي إدارة الرئيسين جورج بوش الابن، وباراك اوباما، إلا أن أنها لا ترى في ذلك إلا مصلحة حيوية في المحافظة على أمن تايوان وتدعيم ازدهارها الاقتصادي، وإبعاد شبح الحرب عن اقليم شرق آسيا، لاسيما في ظل عدم التيقن من طبيعة السلوك الصيني الذي يظهر عدائيه أحيانا في بحر الصين الجنوبي.

وفي ناحية أخرى فإن هناك خلافات تتفاقم بين الولايات المتحدة والصين مع نمو الاقتصاد الصيني وباستمرار، كذلك فإن تايوان نفسها قد بدأت بتسليح نفسها، وبشكل يوحي إلى استحالة إعادة التوحيد مع البر الصيني قريبا، وفي ظل الظروف الدولية الراهنة، ومن ثم فإن الأمريكيين يدركون بأن موضوع إعادة توحيد تايوان مع الصين سيكون مرهونا بمدى التقدم في العلاقات بينهما.

U.S. Strategy toward Taiwan in the Light of International Changes after the End of the Cold War

Wasfi M. Aqeel, *Department of Political Science, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This study seeks to examine the American Strategy towards Taiwan after the Cold War in the light of the increasing American relations with China as the trend of these relations during the last two decades shows that there has been an improvement in the China America relations despite the disagreement between the two countries over the future of Taiwan.

The study focused on the military, economic, and political components (determinants) of the American strategy toward Taiwan and reached the conclusion that there has been an overall increase in the bilateral relations since 1993 despite their differences on Taiwan. This shows how the United States favored its relations with China over its relations with Taiwan.

قدم البحث للنشر في 2012/9/6 وقبل في 2012/12/24

الهوامش

- 1 لمزيد من المعلومات عن تاريخ تايوان انظر: فاروق لقمان، حكاية تايوان جمهورية الصين الوطنية، تايبيه- تايوان 1997م.
- 2 لمزيد من المعلومات عن صلاحيات الرئيس في الدستور الأمريكي، يمكن الرجوع للمادة 2 الفقرة 2 مهام وواجبات الرئيس الأمريكي: دستور الولايات المتحدة الأمريكية: مكتب الاعلام بوزارة الخارجية: 2005/3/16م النسخة الالكترونية (www.usinfo.gov)
- 3 بلغ الناتج المحلي الاجمالي للصين عام 2011م حسب تقارير صندوق النقد الدولي 6988 مليار دولار تقريبا.

قائمة المراجع

الكتب العربية:

- ربيع، محمد، وآخرون، (1994). موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت.
- رسلان، احمد. (1996). نظرية الصراع الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- السرхан، حمدان، (2010). الإستراتيجية الأمريكية تجاه تنامي قوة الصين الاقتصادية والعسكرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.
- شديفات، عودة، (2004). مستقبل تايوان في ضوء العلاقات الأمريكية الصينية (1978-2003م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الاردن.
- طلعت، عبد المنعم، (2010). الترتيبات الآسيوية للقرن الحادي والعشرين، مكتبة الافندي، القاهرة-مصر.
- العبد الله، رضوان. (1994). الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي، ندوة العرب في الاستراتيجيات العالمية، الجامعة الاردنية، عمان.
- العزاوي، مهند. (2007). المخابرات الأمريكية: نشأتها وتطوراتها واجهزتها واساليبها التجسسية، مركز صقر للدراسات العسكرية، بيروت.
- فهمي، عبد القادر. (2005م). النظام الدولي: دراسة في الأصول النظرية، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- ويلتس، بيتر. (2004م). الأطراف المتخفية للحدود الوطنية والمنظمات الدولية. في. (محرر: جون بيليس وستيف سميث). سميث السياسة العالمية. في. عولمة السياسة العالمية. (ترجمة مركز الخليج)، دبي، مركز الخليج للأبحاث.

الدوريات:

- ابو عامود، محمد سعد، "السياسة الأمريكية في آسيا"، السياسة الدولية، مطابع الاهرام، القاهرة، العدد 127، يناير 1997م، ص127-128.
- الدهراوي، خضر، الازمة الصينية التايوانية، مجلة الدفاع العربي، السنة الرابعة والعشرون، العدد التاسع، حزيران 2000م، ص43.
- الششتاوي، مسعد، القدرات العسكرية الصينية، السياسة الدولية، مطابع الاهرام، القاهرة، العدد 173، يوليو 2008م.
- عبد الشافي، عصام، مؤسسات صنع القرار الأمريكية وإدارة الأزمات، السياسة الدولية، العدد 152، ابريل 2003م، ص94-96.
- عبيد، هناء، العلاقات الأمريكية الصينية بين موازين التجارة وحقوق الإنسان، السياسة الدولية، العدد 117، يوليو 1994م، ص251.
- قراءات استراتيجية. التعاون والصراع والاستراتيجي في شرق آسيا، قراءات استراتيجية، (محرر)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام، مصر، 2009م، ص4-5.
- هلال، علي الدين، النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مجلة عالم الفكر العربي، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، والآداب، 1995)، عدد 4/3، مجلد 23، ص13-14.

المراجع باللغة الانجليزية

- Cakmak, Cenap, (2005). *The role of the political party in the united states: Is the party becoming obsolete?* 30August 2005, University of Newjersey.
- Carolyn, Stephensn, (2006). *American foreign policy: alternative strategies for human security*, san diego, californa USA, mar22.
- Chinese Academy of International Trade and Economic. (2011): *Report on The Foreign Trade Situation of China*, Ministry of Foreign Trade and Economic, Beijing- China , 2011.p22.
- Delors, Jaque. (1998). *Europe Ambition, Foreign Affairs*, No (80), 1998, p14.

- Donnelly, Thomas, (2010). *The military we need toward china, the defense requirements of obama doctrine*, the American enterprise institute, Washington, D.C.
- Fravel. M.Taylor. (2008). Power Shifts and Escalation Explaining Chinas USA of Force in Territorial Disputes, *International Security, Winter 2007/2008, International Affairs*. Vol32, No3, p44-58.
- Jerome S. Bruner, (2008). *America's foreign policy*, American sociological review, published by: American sociological.
- Jian. Chen. (2009). *Maos China and the Cold War*, Chapel Hill: University of North Carolina Press.
- Ikenberry, G. joh, The Rise of China and The Future of The West: Can the Liberal System Survive,? *Foreign Affairs*, USA, Vol.87, Num1, Jan-feb2008, p23-34.
- Li. Gong, (2001). "Tension Across the Strait in the 1950s: Chinese Strategy and Tactics", in Robert S.Ross and Jiang Changbin, eds, Re-examining the Cold War: U.S-China Diplomacy-1954-1973, Cambridge, Mass: Asia Center, Harvard University.
- Montaperto Roland, and Ming Zhang, The Taiwan Issue, Atest of Sino, US Relations, *The Jornal of Contemporary China*, No9, Summer1995, p9.
- Nathan, Andrew.J, and Robert S. Ross, (1997). *The Great Wall and The Empty Fortress: China Search For Security*, W.W.Norton and Company, New York.
- Ney, Joseph. S. (1992). what New World order? *Foreign affairs*, Vol 71, No (2), spring 1992, pp83-85.
- Roberts, Jone, Chinese army's business empire. *New World business*, Issue15. 11/16/2001,p-13-27.
- Suisheng, Zhao. (1999). "Changing Leadership Perceptions: The Adoption of Acoercive Strategy", Across the Taiwan Strait: Mainland China, Taiwan and the 1995-1996 Crisis, New York, Routledge.
- Worrth, Gary Klint. (1999). *Taiwan in J Mohan Malike*, ed, Asian Defence Policies: Regional Conficts and Securritty Iussues, Victoria: Dekin University press.

المواقع الالكترونية

- 1- [www,http://taiwanmov.org.tn](http://taiwanmov.org.tn) - الموقع الرسمي لوزارة الاعلام التايوانية (2008)
2. وزارة الاعلام الصينية، شبكة الصين، الصين الحقائق والارقام على شبكة الانترنت 2009م
- 3- وزارة الاعلام الصينية، شبكة الصين على الانترنت، الاقتصاد الوطني الصيني، مجمل الناتج الوطني والمحلي، تاريخ 2009/6/16م
http://arabic.china.org.cn/china/archive/sss07/node_7039355.htm_16
4. وزارة الاعلام الصينية، شبكة الصين على الانترنت، الاقتصاد الوطني الصيني، الاستثمارات التايوانية في البر الصيني، تاريخ 2009/7/26م
http://arabic.china.org.cn/china/archive/sss07/node_7039355.htm_16
5. وزارة الاعلام الصينية، شبكة الصين على الانترنت، مركز المعلومات الوطني، الإحصائيات السنوية لتايوان
- 5- <http://arabic.china.org.cn/china/archive/sss07>
- 6- US Census Bureau, Foreign Trade US and Taiwan
<http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5830.html>
- 7- CNBC. (2011). الموقع الاخباري. على شبكة الانترنت:
<http://www.cnbcarabia.com/>
- 8- Central Intelligence Agency(2011)
<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/index----/geos/ch.html>
- 9-International Monetary Fund. [IMF]. (2012).
<http://www.IMF.org/external/pubs/ft/weo/2011/02/weodata/weoselco.aspx?g=110&sg=All+countries>
- 10- SIPRI is an independent international institute dedicated to research into conflict, armaments, arms control and disarmament. (2011). Sweden. Stockholm.
<http://www.sipri.org/yearbook>

- 11- Steven Aftergood, , US Intelligence and Security Agencies, 28-3-2007, Web Site: www.fac.org
- 12- National Bureau of Statistics of china, 2012,
<http://www.stats.gov.cn/english/statisticaldata/yearlydata/>
US Census Bureau, Foreign Trade US and Taiwan
<http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5830.html>
- 13- غرايبة، ابراهيم: صناعة القرار الأمريكي، مجلة العصر الالكتروني، 2006م، النسخة
الالكترونية www.alaser.com
- 14- www.aljazeera.net, <http://www.aljazeera.net/news/pages/e08fce32-ab5c-4f86-8b2c-81f77ad38537>
- 15- وكالة الانباء الصينية شينخوا، 2012م:
http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2007-09/13/content_488316.htm
- 16- صحيفة الشعب الصينية اون لايين، صفقة الاسلحة الأمريكية مع تايوان: براغماتية ام هيمنية
2010/1/11م، <http://arabic.people.com.cn/31663/6864717.html>
- 17- صحيفة الشعب الصينية اون لايين، 2008م تحليل عسكري: الى اين يقود اوباما القوات
الأمريكية؟ <http://arabic.people.com.cn/31663/6532345.htm>